# المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

## في هذا العدد

- وهل نجاح حزب العمل الصهيوني يحقق السلام ؟؟
- صفحات من تاريخ الحزب
  ( سنوات المخاض )
- الحزب.. وقضايا الشباب والآفاق المستقبلية ..
- التعددية الاقتصادية بين الطرح النظري والتطبيق العملي ..

العدد ٢٥٤ أيار- حزيران ١٩٩٢

# المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

[illegible]

[illegible]


## في هذا العدد


● **الافتتاحية** **٣**

★ وهل نجاح حزب العمل الصهيوني
يحقق السلام ؟؟..

**الرفيق الدكتور فواز صياغ**
**عضو القيادة القومية الاحتياط**
**« رئيس هيئة التحرير »**

● **صفحات من تاريخ الحزب** **٦**

سنوات المخاض
١٩٤٠ – ١٩٤٧
الحلقة التاسعة

**الرفيق : جورج صدقني**

● **دراسات سياسية** **٣٢**

★ الحزب .. وقضايا الشباب
والآفاق المستقبلية ..

**الرفيق : فايز عز الدين**

★ رؤية في رؤى ، حول **٤٤**
النظام العالمي الجديد ..

**الرفيق : فوزي الجودة**

● **دراسات اقتصادية**

★ التعددية الاقتصادية بين
الطرح النظري والتطبيق العملي **٥٢**

**الرفيق : د . ناصر عبيد الناصر**

● **نشاطات ووثائق** **٦١**

# الافتتاحية

## وهل نجاح حزب العمل الصهيوني يحقق السلام ؟؟..

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

مع ظهور نتائج الانتخابات النيابية في الكيان الصهيوني وعودة حزب العمل الصهيوني الى واجهة الحكم وانهزام كتلة الليكود ، يتوقع العالم حدثا جديدا في السياسة الاسرائيلية تجاه عملية السلام التي بدات في مدريد منذ عدة اشهر ولم يحدث فيها اي تقدم على أي صعيد وذلك بسبب التعنت الصهيوني ورفضه الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني السياسية اساسا ، واستمراره في رفض الاعتراف بقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي حول مجمل جوانب الصراع العربي الصهيوني واحتلال الارض وتهجير السكان وكافة الممارسات القمعية ضد المواطنين العرب عشرات السنوات السابقة .

ان تلك التوقعات التي تشير اليها اوساط مختلفة من الراي العام العالمي وحتى بعض الاوساط العربية الواهمة من ان تغيرا سيحدث بعد نجاح حزب العمل مبنية فقط على آمال واماني ، وليست مبنية اطلاقا على حقائق موضوعية أساسية في انشاء الكيان

العنصري الصهيوني في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ وما بعد ذلك ، وكلنا يذكر الاحداث التي وقعت قبل انشاء « دولة اسرائيل » وبعدها ودور حزب العمل وقادتهم في ذلك ، والحروب المتعددة التي شنها ذلك الحزب عندما كان في قيادة الدولة في اسرائيل مما يجعل الصورة لاتغيب عن اعيننا ولو للحظة واحدة او تنسينا الحقائق حول السياسة التوسعية العدوانية للعدو الصهيوني بمختلف قياداته واتجاهاته السياسية سواء كانت في السلطة او خارجها تجاه الامة العربية وجماهيرها .

ويجب ان يتذكر العرب اولا والعالم بعدهم ان الذي اعلن قيام الدولة الاسرائيلية واحتل الارض العربية وشرد شعبها ثم قام بعدوان ١٩٥٦ على مصر وبعدها عدوان حزيران ١٩٦٧ هم قادة حزب العمل اولا ، وهم ايضا كانوا في قيادة الدولة الصهيونية عندما حدثت حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، وهم الذين رفضوا الانسحاب وحقوق الشعب العربي الفلسطيني .

ان النزاعات الداخلية في الكيان الصهيوني وبروز تأييد حزب ما وبخاصة في الانتخابات لم تكن في تاريخ دولة اسرائيل خلافات على السياسة الخارجية او الموقف من الدول العربية ، بل غالبا ما كانت نتيجة اوضاع داخلية اسرائيلية وصراعات على السلطة وخلافات حول الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية في دولة العدو خصوصا بعد قدوم اعداد هائلة من المهاجرين الجدد وازدياد الاوضاع سوءا داخل ذلك الكيان بسبب سياساته الرامية الى توسيع الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة او تثبيت الاحتلال خارج حدود عام ١٩٦٧ وابقاء الالة العسكرية الاسرائيلية وانفاقها الهائل في وضع التحفز للعدوان كما يحدث في الجولان وجنوب لبنان .

ان الاحتمالات التي يجب ان يفكر فيها العرب يجب ان تكون في اتجاه ان المفاوضات مع العدو ربما ستكون اصعب في المراحل





القادمة لان الاعتقاد الصهيوني لدى كل من حزب العمل وحزب الليكود « ان ارض اسرائيل مقدسة ولا يمكن التخلي عن شبر واحد منها » ، وكما نعرف ان ارض اسرائيل حسب الاعتقاد التوراتي الصهيوني تمتد من النيل الى الفرات ، يضاف الى ذلك كله ان الوضع السياسي العربي المجزا والمهزوز ، كذلك الوضع الدولي الموالي لاسرائيل لا يجعل مجالا للشك ان اسرائيل في وضع جيد وما من شيء يضغط عليها ليدفعها الى التنازل او الانسحاب.

ان الوضع العربي والقوة العربية هما الضمانة الاكيدة لتحقيق اي تقدم على هذا الصعيد وكما نرى اليوم فما من دولة عربية الا ولها مشكلة خاصة تشغلها باستمرار وحتى المشكلات الصغيرة تتضخم لتجعل منها مشكلة كبرى ولها الأولوية على كل القضايا القومية ، وهذا ما تريده القوى الامبريالية وتريده الصهيونية ومع وجود انظمة حاكمة في معظم الاقطار العربية تفتقد مقومات العمل القومي وينقصها الشعور بالمسؤولية الكبرى تجاه الاحداث الاستراتيجية للامة العربية ويخضع معظمها لسياسات خارجية نتيجة الظروف التي مرت بالوطن العربي بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي السابق ودوله وتفتت الحركة الوطنية العربية وتغليب المشكلات القطرية على القضايا القومية كل ذلك يساعد العدو الصهيوني والقوى المؤيدة له على عدم التنازل والخضوع لقرارات المجتمع الدولي واقرار الحقوق القومية المشروعة للامة العربية في ارضها وخصوصا الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على تراب فلسطين .

رغم كل ذلك سيبقى الحزب وقيادته وثورته في القطر العربي السوري في طليعة الصامدين امام العدو والمدافعين عن الحقوق الثابتة للامة العربية في ارضها ووطنها ، وسيبقى الحزب في مقدمة الرافضين السياسات القطرية الضيقة والمدافع عن القضايا الكبرى لتحقيق الاهداف القومية للامة العربية ..

## صفحات من تاريخ الحزب

# سنوات المخاض

## ١٩٤٠ - ١٩٤٧

### الحلقة التاسعة

**الرفيق: جورج صدقني**

نواصل الكلام في معارك ( **البعث** ) مع « **الكتلة الوطنية** » التي اطلق عليها الحزب اسم « **الفئة الحاكمة** » ، فنتحدث عن المعركة الثانية ، وكانت ضد شكري القوتلي مباشرة .

**المعركة الثانية ـ الحملة على شكري القوتلي :**

١ ـ اذا كان الحزب في بيانه عن قضية الجيش قد هاجم الحكومة ، واكتفى بالتلميح الى ان شكري القوتلي رئيس الجمهورية غير قادر على تصحيح الاخطاء ، فانه لم يلبث ان وجه هجومه مباشرة الى الرئيس شكري القوتلي ، وذلك في البيان الذي اصدره **في ٨ آذار ١٩٤٥**(١) **بتوقيع صلاح الدين البيطار** عن ( مكتب البعث العربي ) ، بعنوان ( حول خطاب فخامة رئيس الجمهورية ) . وكان الهجوم مباشرا وعنيفا منذ بداية البيان ، اذ قال بالنص : « ان رئيس الجمهورية [ شكري القوتلي ] يدلي بتصريحات لا تعبر كلها عن رغبات الشعب ، ولا تمثل ارادته القومية ... » و « يعطي لنفسه حقوقا اكثر من التي يسمح له الدستور بها » . وكانت مناسبة الهجوم ان شكري القوتلي ألقى خطابا في المجلس النيابي ، تناول فيه موضوع الوحدة العربية ، وموضوع عقد معاهدة مع





فرنسا ، على نحو كشف فيه دخوله في محور مع الملك عبدالعزيز آل السعود والملك فاروق لمحاربة الوحدة العربية ، بحجة محاربة مشروع « **سورية الكبرى** »(٢) ، كما فضح رغبته في عقد معاهدة مع فرنسا ، عملا بنصيحة ( تشرشل ) رئيس الوزراء البريطاني .

١/آ ـ ففي موضوع **الوحدة العربية** رفض البيان قول القوتلي في خطابه « ان للشعب السوري غايتين هما الاستقلال التام ، والتعاون بينه وبين سائر الاقطار العربية » ، واكد بالعكس ان الاستقلال ليس في عرف شعب سورية العربي « غير واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية ، وهي وحدة الاقطار العربية ، لا التعاون بينه وبين هذه الاقطار » ، وبين ان سورية برهنت بنضالها « على انها تجعل الوحدة العربية فوق كل غاية » . وهاجم البيان « الفئة الحاكمة » لانها « بما تصطنع من مصاعب وعوائق تجعل الوحدة العربية امرا بعيد التحقيق ، وتعزز انفصال كل قطر عربي عن الآخر » . واعلن البيان ان الحريات قد امتهنت في ظل النظام الجمهوري في سورية ، فمن المستغرب اتخاذه ذريعة لعدم قبول « توحيد سورية الكبرى » ، كما اعلن ان عرب سورية يرون في « النظام الجمهوري خير ما يلائم ... روح الامة العربية ويسهل امكانياتها ، وانهم مع ذلك يتورعون من ان تضحى وحدة سورية الطبيعية في سبيل التعلق بشكل الحكم » . واستغرب البيان شروط رئيس الجمهورية ، التي اشترطها لقبول ( سورية الكبرى ) ، ورأى في هذه الشروط « رفضا رسميا لتوحيد سورية » و « اقرارا صريحا كشف النقاب عن السياسة الانفصالية ، التي ظلت الفئة الحاكمة تتبعها طوال خمسة عشر عاما » ، اي منذ عام ١٩٣٠ . ثم قال البيان : « ليس من وحدة حقيقية لا يسبقها توحيد اجزاء سورية ، واتحادها مع العراق »(٣) .

١/ب ـ اما في موضوع **العلاقات مع فرنسا** ، فقد كشف البيان ان خطاب رئيس الجمهورية يدل على ان النية متجهة الى عقد معاهدة مع فرنسا ، وان رجال الحكم المسؤولين تراجعوا عن تصريحاتهم بانهم « **يرفضون عقد اية معاهدة** » معها . ثم سخر البيان من الرئيس القوتلي ، الذي اكتشف فجأة ان « **عقد المعاهدات هو دليل على الاستقلال والسيادة** » ، على حد قوله في الخطاب ، واشار الى ان هذا الاكتشاف جاء مع اعلان تشرشل ووزارة الخارجية البريطانية رغبتها في عقد معاهدة بين سورية

وفرنسا « **تضمن لهذه الاخيرة مركزا ممتازا** » . ثم اعلن البيان ان شعب سورية مصمم على رفض عقد اية معاهدة .

١/ج – ثم حمل البيان على الرئيس القوتلي حملة عنيفة ، لانه تجاوز حدود صلاحياته ، واعطى « لنفسه حقوقا اكثر من التي سمح له الدستور بها » ، ولانه « منذ انتخابه لهذا المنصب » اضفى على نفسه « صفة الزعامة »(٤) ، وكانت هذه الصفة اسلوبا مناسبا » لاعادة « عدد من محترفي السياسة [ الى ] حظيرة الوطنية » . ثم ازداد البيان عنفا فرفض « زعامة » القوتلي ، وطالبه بان يتقيد بحدود الدستور ، واعلن سقوط القيادة الوطنية بقوله أن « ( الفئة الحاكمة ) ... ارتمت بكليتها في السياسة الانتهازية [ ولذلك ] سقطت عنها صفة القيادة الوطنية » .

٢ – اذا كان توقيع صلاح الدين البيطار على بيان ( **الجيش والاستقلال** ) ، الذي هاجم الحكومة ، قد كلفه دخول السجن والاحالة على القضاء ، فقد كان من الطبيعي ان يكلفه الهجوم على الرئيس القوتلي ثمنا اكبر . في هذه المرة ، لم تكتف السلطات بالقبض على صلاح الدين البيطار ، وانما نفته الى بلدة ( **الميادين** ) في محافظة دير الزور . وقد اغتنم الحزب فرصة اعتقال البيطار ونفيه ، وجعلها مناسبة لتصعيد الموقف ، فقامت مظاهرة طلابية احتجاجا اشترك فيها قادة الحزب ، ووجه ( **مكتب البعث العربي** ) رسالة **بتوقيع الدكتور مدحة البيطار** الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية(٥) احتج فيها على الاعتقال والنفي ، وراى فيهما « تدبيرا مخالفا للقانون ومخلا بالحريات العامة » ، وقال في الرسالة ان الحكومة تقلد « **أساليب الاستعمار حرفا بحرف** » ، وتبرهن على مصداقية ما قرره صلاح الدين البيطار عن « الفئة الحاكمة » . كما ارسل ( مكتب البعث العربي ) برقية احتجاج في ١٠ آذار ١٩٤٥ الى رئاسة المجلس النيابي ، **بتوقيع الدكتور مدحة البيطار** ، وصف فيها الاعتقال والنفي بانهما « مخالفة كبيرة للدستور » ، وطالب النواب بأن « يضعوا حدا لتصرفات الحكومة الكيفية ، وعبثها بالقوانين والحريات العامة »(٦) .

اما ميشيل عفلق فقد سافر الى حمص ، حيث القى حديثا في اجتماع لفرع الحزب في حمص ، حلل فيه عقلية الفئة الحاكمة ، ووضع الطبقة الاجتماعية التي تتألف منها ، وارتباطها بمصالحها





الاقتصادية واعتباراتها العائلية ، وسلط الضوء على استبدادها واستغلالها وغطرستها وعدم صدق انتمائها للوطن ، واوضح ان هذا اعراها بالسقوط في وهدة السياسة الانتهازية ، واكد ان هذا الحكم خاضع بالضرورة لنفوذ الاجنبي ، الذي لا يزال يحتل البلاد ، فلو لم يفرط هذا الحكم في الحقوق الوطنية ، لما بقي في الحكم يوما واحدا . وفي ١٤ آذار ١٩٤٥ اصدر الحزب في حمص هذا الحديث على شكل بيان (٧) .

٣ – لم تنته مسألة اعتقال صلاح الدين البيطار ونفيه عند هذا الحد ، فقد اصدر ( مكتب البعث العربي ) بدمشق بيانا في ٢٣ آذار ١٩٤٥ ، بتوقيع ميشيل عفلق والدكتور مدحة البيطار ، استهل بنص رسالة من صلاح الدين البيطار ، استطاع تهريبها عند نقله من سجن **القريتين** الى سجن **دير الزور** ، والرسالة تصف غرفة السجن في القريتين وما يعانيه السجين فيها ، ثم تشير الرسالة الى ان « قائد درك حمص ... جاء خصيصا من دمشق بسيارته الفخمة ، موفدا من قبل [ صبري العسلي ] وزير الداخلية ، ليتحقق بعينه .. و .. يتأكد اذا كان السجين ينال الجزاء الذي رسمه الوزير » ، ونورد في ما يلي نص الرسالة الكامل(٨) :

« سوف اسعى لأجد شخصا يوصل اليكم هذه الوريقة ، عند

## ● بريد المناضل ●

**اعرب لنا احد القراء عن اعتقاده باننا جانبنا الصواب بقولنا ان المرحوم جلال السيد شارك في صياغة محاضرة « ذكرى الرسول العربي » .**

**ولو امعن القارىء الكريم النظر في ما كتبناه بهذا الشأن ، لتبين له ان جلال السيد هو الذي قال لنا هذا الكلام بنفسه ، ونحن نقلناه بامانة .**

**والآن ، وبمناسبة هذه الملاحظة ، نقول اننا نميل الى تصديق مارواه لنا جلال السيد ، ونقدر ان مشاركته في صياغة « ذكرى الرسول العربي » تقتصر على كتابة فقرات قليلة في المحاضرة ، وهي التي تنحو الى تفسير التاريخ العربي تفسيرا « الهيا » ، وهو تفسير يتفق مع فكر جلال السيد ومنحاه في فهم العروبة والاسلام .**

**اما باقي النص ، الذي ينحو الى تفسير الاسلام نفسه تفسيرا « تاريخيا » – وهو المحاضرة كلها تقريبا – فلا يساورنا شك في انه بقلم ميشيل عفلق فاسلوبه واضح فيه ، وكذلك منحاه في التفكير .**

اخراجي من هذا السجن [ في القريتين ] الى السيارة ، التي ستنقلني الى سجن دير الزور ، لأن المراقبة شديدة ، ولا استطيع مقابلة احد . وانا الآن بصحة جيدة ، وحالة حسنة ، واحب ان اذكر لكم بشيء من التفصيل ما جرى لي **طيلة هذه الايام العشرة** :

« لقد وضعت في سجن القريتين منذ وصولي اليها **صباح الجمعة الماضي** ، ومنعت عن الخروج منه طيلة هذه المدة ، ليلا ونهارا تقريبا . والسجن عبارة عن غرفة تذرع ثلاثة امتار في اربعة ، تتنزه في بشاعتها ووحشتها الحشرات والفار ، لها نافذة متوسطة ، مدت على وجهها قضبان الحديد . ولها باب حديدي ، يتلوه آخر خشبي هرم . وجدرانها قد حفرتها الفار ، وابتنت لها في اطرافها بيوتا تخرج من احدها لتدخل في غيره . وقد فرشت بعض ارضها بحصيرة قذرة ، ليس فوقها كرسي او مقعد . في هذه الغرفة المهجورة ، وفي هذا السجن المقفر رمى الاشقياء الاشرار بأحد الاحرار حقدا وانتقاما ، ومنعوه من الاتصال ، لا بالافراد فحسب ، بل بالنور والهواء . **لو يراني الرائي من وراء النافذة ، في يوم عصفت فيه ريح صرصر ، وبرده زمهرير** ، لوجد في زاوية من هذه الغرفة الموحشة المهجورة شخصا رث الحال ، كسيف البال ، قد نسي الكلام ، وجهل الانسان ، لوجد قطعة من الانسانية مرذولة مرمية ، منبوذة منسية ، ممددة على فراش يابس ، يرجف من البرد ، ويضيق صدره من صوت الرياح . لو رآني راء ينعم بالحرية ، **لظن اني معتوه مجنون** ، او مريض مصاب بالطاعون ، والا فلم الابواب الموصدة بالسلاسل ؟ ومع ذلك فقد رآني احد الناس ، قائد درك حمص ، في هذه الحال التي وصفتها ، وقد جاء خصيصا من دمشق بسيارته الفخمة ، موفدا من قبل وزير الداخلية ، ليتحقق بعينيه فيما اذا كان من نطق بالحق ، وكشف عن الحقيقة ،لن ينطق بعد اليوم ، ولن يرى بعد ان ينال الجزاء الذي رسمه الوزير ، اذ ان كل هذا الضغط والتعذيب بهذه الاساليب قد طلبها الوزير : يوضع في السجن المنفرد ، لا يخرج منه ابدا ، ولا يرى احدا ، ولا يتصل به احد .

« لقد عاد هذا القائد الباسل الى حمص مركزه ، فأبلغ نائب السجن ان يقيس له مساحة النافذة ، ومساحة طاقة صغيرة في الباب ، وظننت انه سيرسل لوحا من الزجاج يقيني البرد ، ولكن الفظاعة هو انه ارسل في اليوم الثاني لوحا من شريط المنخل ليوضع





على النافذة والطاقة ، فذكرت عندئذ احرار العرب المفكرين ، وقد زجهم الوزراء والسلاطين في السجون اياما واعواما ، وذكرت ان الحق ، الذي نطقوا به ، هو الذي خلد ، بعد ان مات السجانون والمعذبون . فتوارد عليّ دمي ، واطمأنت نفسي ، وانهالت عليّ مبادئي تذكرني بنبل غايتي ، وضرورة تضحيتي في سبيل بعث امتي والنهوض بها .

« واني اعلم ان هذه التجارب ، التي نبتلي بها ، لا بد منها ، وان الحرية استحقاق واكتساب ، وهي غادة غالية المهر ، سندفع مهرها ان شاء الله ، وننالها ، ونجعل جميع الناس يحبونها ، وينعمون في ظلها » .

وقبل ان ننتقل من رسالة البيطار الى بيان الحزب الذي نشر معها ، نجد من المناسب أن نورد الملاحظات التالية :

□ يستنتج من نص هذه الرسالة ان اعتقال صلاح الدين البيطار كان صباح يوم الجمعة الواقع في ٩آذار ١٩٤٥ ، في اليوم التالي لصدور بيان الثامن من آذار ، اي ان السلطة بادرت الى اعتقاله على الفور .

□ ومما يؤكد هذا الاستنتاج أن برقية الاحتجاج على الاعتقال ، التي ارسلها الدكتور مدحة البيطار ، مؤرخة في ١٠ آذار ١٩٤٥ .

□ يستنتج من النص ايضا ان الرسالة كتبت في ١٩ آذار ١٩٤٥ ، ولما كان بيان الحزب المنشور معها مؤرخا في ٢٣ آذار ١٩٤٥ ، فان هذا يعني ان الرسالة وصلت الى دمشق في اقل من اربعة ايام . كما يستنتج ان الحزب لم يضيع وقتا طويلا بعد وصول الرسالة ، فبادر على الفور تقريبا الى اصدار بيانه الآنف الذكر ، بتوقيع كل من ميشيل عفلق والدكتور مدحة البيطار .

□ اما بلاغ وزير الداخلية الرسمي ، الذي نشرته الصحف الدمشقية صباح الاحد في ١١ آذار ١٩٤٥ ، فارجح الظن ان صدوره كان في اليوم السابق ، أي في ١٠ آذار ١٩٤٥ ، بعد يوم واحد فقط من اعتقال البيطار .

□ عادت رسالة البيطار الى الذاكرة في جلسات مجلس الحزب في كانون الاول ١٩٤٩ ، عندما شن البيطار حملة على عفلق بسبب

رسالته المذلة الى حسني الزعيم ، واعلن أن من يكتب مثل هـذه الرسالة لا يصلح لقيادة الحزب . فرد عفلق مدعيا ان رسالة البيطار من سجنه في القريتين تنم عن وهن في الاعصاب لا يليق بقائد حزبي ، فالقائد الحقيقي يرسل من السجن تعليمات الى اعضاء حزبه ، ولا يشكو ويتذمر كما فعل البيطار . وقرأ عفلق من رسالة البيطار بعض الشواهد على رايه(٩) .

اما البيان نفسه فاهم ما فيه اعلانه ان الحزب فتح هذه المعركة قصدا ليجر ( الفئة الحاكمة ) الى ازاحة القناع عن وجهها ، وان الحزب نجح في خطته ، فافتضحت ( الفئة الحاكمة ) ، وتبين « انها لا تقيم للحكم الدستوري وزنا ، ولا تعرف حرمة لقانون او حق ، [ و ] انها لا تخاف من شيء خوفها من الوطنية الصحيحة . . . » .
ثم هاجم البيان تعيين وزير الداخلية الجديد [ صبري العسلي ] ، ووصفه بالوزير « **الدكتاتوري** » . وقال البيان ان الحزب رضي بتقديم ضحية أولى ( صلاح الدين البيطار ) ، ليستجر هذا الوزير الى كشف اغراضه ، فاصدر « بلاغه الرسمي الارهابي » ، فما كان من الحزب الا ان اتبع الضحية الاولى بضحايا غيرها [ **اي معتقلين آخرين من الطلاب على الارجح** ] ، وذلك « لنفهمه . . . ان سياسة دولة لها دستور ومجلس نيابي لتختلف عن ادارة مزرعة من مزارع الاقطاعيين » .

ويبدو ان الحكم حاول ان يجد لنفسه عذرا بذريعة انه اقدم على فعلته لئلا يستغل الاجنبي البيان ، الذي اصدره صلاح الدين البيطار ضد الرئيس القوتلي . ويرد البيان على هذه الذريعة ، فيقول : « ونحن لم نصدق في يوم من الايام ان الاجنبي يستطيع ان يستغل الراي المخلص الحر ، والوطنية الصلبة ، والعمل الواعي القويم . ولكننا دوما مقتنعين بأن سياسة الجهل والاحتكار تفسح للاجنبي اوسع مجال للاستغلال » .

ثم توجه البيان الى المجلس النيابي ، وحمله مسؤولية صون الدستور ، ومحاسبة الذين يخلون به ، وذكر اعضاء المجلس انهم انتخبوا على اساس الدستور ، وفي سبيل المحافظة عليه وتطبيقه بامانة ، ودعاهم — ان لم يقوموا بهذا الواجب المقدس — الى الاستقالة .

٤ — اما بلاغ وزير الداخلية ، الذي اشار اليه بيان الحزب.





ووصفه بالبلاغ « **الرسمي الارهابي** » ، فقد كان اشبه بالبيان الوزاري ، الذي يصدره كل رئيس للوزراء عند تاليف حكومة جديدة ، فكأن وزير الداخلية الجديد كان يصادر ببلاغه صلاحيات رئيس الوزراء ، ويحاول ان يفهم القاصي والداني أنه الوزير الذي يحظى بدعم الرئيس القوتلي ، وبالتالي فهو الوزير الابرز والاعظم نفوذا من سائر الوزراء — بل ربما اعظم نفوذا من رئيس الوزراء نفسه — رغم انه وزير جديد لم يمض على توليه الوزارة سوى بضعة ايام ، لاتصل في مجموعها الى اسبوع واحد . ونورد في مايلي بلاغ صبري العسلي وزير الداخلية الجديد بنصه الكامل(١٠) :

« القيت الى مقاليد امور وزارة الداخلية والبلاد تجتاز مرحلة دقيقة من مراحل تطورها وتقدمها في ظل فخامة الرئيس الزعيم ، الذي يرعى هذا العهد الاستقلالي ، فرايت ان اوجه هذا البلاغ الى سائر موظفي هذه الوزارة **والى جميع افراد الامة** .

« ان سياسة الحكومة قد اعرب عنها دولة رئيس مجلس الوزراء في بيانه الذي قدمه الى مجلس النواب ، ونالت وزارته ثقة ممثلي الامة على أساس المنهاج الذي رسمه فيه .

« فوزارة الداخلية تضم تحت جناحيها المحافظات والاقضية والنواحي والدرك والشرطة والامن العام والصحة والمطبوعات والبلديات والعشائر ، وهي بحسب تعدد اختصاصاتها وتنوعها

**● بريـد المناضل ●**

سالنا احد القراء : لماذا لانقوم بتلخيص النظرية الفكرية التي وضعها ميشيل عفلق ، بدلا من عرض نصوص الوثائق العقائدية ، التي اصدرها الحزب ، في مراحل تاريخه المختلفة ؟

ونحن نحيل السائل على الرواية الطريفة التالية ، التي رواها لنا الاستاذ انطون مقدسي :

ذات مرة ، نظر ميشيل عفلق الى الاستاذ مقدسي ، وساله بهدوء ووقار :
« الا تعتقد ، يا استاذ انطون ، اننا وضعنا الخطوط الكبرى لفلسفة اجتماعية كاملة ومتكاملة ؟ » .

فاجابه الاستاذ مقدسي على الفور ، وبكلمة واحدة : « كلا ! » .
ولم يزد حرفا .

**الوزارة التي يرجى ان تعطي صورة صحيحة لاستعداد الامة على حسن تصريف امورها وادارة شؤونها على خير ما نريد .** وليس هذا المطلب المرجو متحققا اذا لم تكن همة المحافظين منصرفة كل الانصراف الى تطبيق برنامج الدولة القومي تطبيقا قانونيا صادرا عن روحهم ، تدل عليه كل حركة من حركاتهم ومن ورائهم قوام المقام ومديرو النواحي . واني لآمل ان ارى في تصرفاتهم جميعا ما يحملني على تنشيطهم وتشجيعهم وتنفيذ طلباتهم ، كما آمل ان يكون كل موظف من موظفي الوزارة عارفا حقوقه ، واقفا عندها وشاعرا بالمسؤوليات الملقاة عليه ، او قائما بواجباته لتأمين مصالح الناس على اكمل وجه ، ولرجال الدرك والشرطة والامن العام نصيب وافر في تنفيذ برنامج الدولة ، فاليهم مباشرة ترجع المحافظة على الامن والسكينة ، وفي حسن تصرفهم يستطيع الناس ان ينصرفوا الى اعمالهم مطمئنين ، وهم المكلفون بالسعي وراء الاشرار والمعتدين . فمنهم آمل ان يكون النشاط بالغا اقصاه ، ولا سيما في تعقيب ضعفاء الايمان وذوي الاغراض حتى يصل اليقين الى كل القلوب ان الدولة ، كما هي ساهرة على الرعية وحقوقها واموالها ، ساهرة كذلك على اماني الامة وآمالها .

« اما رجال الصحة فمهمتهم داخل المدن وخارجها تدعوني لان اطلب اليهم مضاعفة الجهد ، والمضي في عملهم الانساني بالشكل الذي نستطيع معه أن نرجو للجيل الجديد بنية صحيحة تقوى على احتمال واجبات العمل القومي . كذلك آمل من **رجال الصحافة** ان يقفوا اقلامهم وعقولهم على ما فيه الصالح العام وخير هذه الامة . واستطيع ان اؤكد انهم في كثير من الظروف هم المسؤولون عن الراي العام وتوجيهه . ولقد أضحت الصحافة في يومنا هذا اداة كبرى من أدوات الاصلاح والانشاء ، فيسعدني ان اراها في طريق الخير ، ولها مني كل ما تبغي من التشجيع المشروع ، **وآمل ان تجتنب كل ما من شانه ان يؤدي الى غير صالح هذه الامة ، فلا تضطرني آسفا لاي تدبير غير مرغوب .**

« والبلديات كانت ومازالت تقوم بقسطها العظيم في الاصلاح ، فالى القائمين عليها ارغب سرعة الانجاز في الاعمال ، والمحافظة على حقوقها وحقوق الافراد المتعاملين معها .

«اما العشائر السورية فهي موضع عناية خاصة ، واني لارجو ان تكون ، في ظل هذا العهد الاستقلالي ، قطب الرحى في تدعيم اسسه





والدفاع عنه ، وشعائرها تدعو لان تكون الرعاية لها رعاية الترقية والتقدم .

« ولا ارى بدا من ان اشير في هذا البلاغ الى انني ارجو **من جميع افراد الامة ان يكون كل واحد منهم ذاكرا انه قد استعمل حقه في التمثيل والانتخاب ، وان مجلس النواب هو وحده صاحب الحق في النقد العلني والمناقشة ، وان المناشير ، التي تذاع بين حين وآخر ، فضلا عن انها من الجرائم التي نص وعوقب عليها في القوانين والانظمة المرعية ، ليست مما يسيغه نظام الحكم الدستوري ، ولئن كان مالوفا قبل هذا اليوم ، فلأن الامة لم تكن تتمتع بمجالسها النيابية ، ولم يكن لها بد من اعلان صوتها بهذا الاسلوب . والاجتماعات غير المشروعة منهي عنها في سلسلة من القوانين والقرارات والانظمة ، ومعاقب عليها ، فليس بعد صوت الامة في مجلسها من صوت ، والقانون النافذ لا بد من تطبيقه على المخالفين ،** واني لا آلو جهدا في المحافظة على تنفيذ القوانين على جميع الافراد بالسواء .

« واني لأرجو الله في ختام هذا البلاغ ان يسدد خطانا لما فيه خير هذه الامة ونصرتها ، آملا من جميع اخواني السوريين ان يذكروا ان البلاد تجتاز مرحلة دقيقة من مراحل تطورها ، وانها في أشد الحاجة الى التضامن والتعاون لاجتيازها ، مسلحة بما عرف فيها من ايمان بقضيتها والدفاع عنها والتمسك بحقوقها واحتلالها المركز اللائق بها بين الامم ، والسلام .

وزير الداخلية
صبري العسلي » .

ولا بد لنا هنا من وقفة قصيرة مع هذا البلاغ الصادر من وزير الداخلية ، نورد فيها الملاحظات التالية :

□ لا يكتفي وزير الداخلية في بلاغه بمخاطبة موظفي الادارات التابعين لوزارته ، وانما يوسع دائرة خطابه حتى تشمل « جميع افراد الامة » .

□ لا يخفي وزير الداخلية اعتقاده بأن وزارته هي الوزارة الاهم من سائر الوزارات ، فهو ، بعد ان يعدد الدوائر التي تضمها وزارته « تحت جناحيها » ، ويوضح مدى اتساعها بلهجة لا تخلو من

التباهي ، وبين « تعدد اختصاصاتها وتنوعها » ، يصل الى القول ان وزارته هي « الوزارة ، التي يرجى ان تعطي صورة صحيحة لاستعداد الامة على حسن تصريف امورها ، وادارة شؤونها على خير ما نريد » . وهو ، بهذا ، يكاد ينصب نفسه ـ دون الوزراء الآخرين ، بل دون رئيس الوزراء ـ قيما على الامة ، يتولى ادارة شؤونها كما يريد .

□ يوجه وزير الداخلية تهديدا صريحا الى الصحافة في بلاغه ، اذ يقول : « وآمل ان تجتنب [ الصحافة ] كل ما من شأنه ان يؤدي الى غير صالح هـذه الامـة ، فلا تضطرني آسفا لاي تدبير غير مرغوب » . فاذا علمنا ان وزير الداخلية كان يملك ، في ذلك العهد ، صلاحية تعطيل الصحف عن الصدور ، بقرار اداري يصدره هو شخصيا ، فهمنا فحوى **التهديد والوعيد** في بلاغ الوزير الجديد .

□ يعلن وزير الداخلية في بلاغه ، بصراحة لا مواربة فيها ، **منع المواطنين من ابداء الراي** ، سواء بالنقد العلني ، او المناقشة ، او اصدار البيانات ، بذريعة ان المواطنين انتخبوا مجلسا للنواب ، وبالتالي فان « مجلس النواب هو وحده صاحب الحق » في ذلك . ولا يخفي وزير الداخلية في بلاغه انه سيعاقب كل من يرفع صوته ، حتى يكتم كل صوت . ويقول الوزير في بلاغه ان البيانات والمناشير « فضلا عن انها من **الجرائم** التي نص عليها في القوانين والانظمة المرعية ، ليست مما يسيغه نظام الحكم الدستوري » ، فبعد انتخاب المجلس النيابي ، لم يعد اصدار مثل هذه البيانات مباحا ، « فليس بعد صوت الامة في مجلسها من صوت » .

٥ ـ تابع الحزب معركته مع الكتلة الوطنية بلا هوادة ، فاصدر في حمص بيانا بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٤٥ ، كتبه ميشيل عفلق ووقعه عن ( مكتب البعث العربي ) ، وجاء في هذا البيان(١١) ان « **حجاب الكذب والمكابرة** » قد تمزق . ووصف البيان رجال الكتلة بالجهل والتجاهل ، والضعف والاستسلام للاهواء والعبودية للمنافع ، وبانهم « لم يستنشقوا في حياتهم غير هواء السرقات والشهوات » ، واكد ان « الشعب لم يظلمهم ، ولا انكر عليهم وطنيتهم الماضية ، و . . . لم يجحد تضحياتهم السابقة ، ولكنه يستعظم ان يكون للتضحية ثمن ، وان تسعر بهذه الاسعار الفاحشة » . اما الذي ضاق به الشعب فهو « ان يرى امواله تنهب وحقوقه تغتصب » ، والذي اثاره ان يرى سياسيي الكتلـة « يعتبرون بلاده ارضا





مفتوحة ، يفرضون عليها الجزية كلما وصلوا الى الحكم على اكتافه » . ثم يقول البيان ان الشعب « نظر اليهم ، دوما على انهم خير من الرجعيين وصنائع الاجنبي ، ولكن يعز عليه ان لا تكون لهم ميزة . . . الا اذا قيسوا بالخونة والرجعيين »(١٢) . ثم رد البيان مرة اخرى على « التذرع بدقة الظروف ، وحراجة الموقف بوجود الاجنبي في البلاد . . . ليفرضوا على الشعب القبول » باخطائهم وتهاونهم وطغيانهم ، الذي جاوز حد المعقول ، وفساد ادارتهم واستهتارهم بالدستور ، فقال : « . . . اذا كان الموقف حرجا ، فلانهم هم يوجهونه ، واذا كان ثمة مايشجع الاجنبي على الاستغلال ، فانما هي اخطاؤهم وتصرفاتهم » . ولخص البيان موقفهم بانهم يمسكون قضية البلاد بين ايديهم ، ثم يهددون « الشعب في كل دقيقة : اما ان تقبل بجهلنا ونفعيتنا ، واما ان نعرض القضية الوطنية لسطوة الاجنبي واستغلاله » . وعلى اثر هذا البيان عمدت السلطة الى نقل ميشيل عفلق مخفورا من حمص الى دمشق(١٣) .

٦ ـ وفي ١٥ نيسان ١٩٤٥ وجه صلاح الدين البيطار ، من منفاه في الميادين ، الرسالة التالية الى رئاسة المجلس النيابي(١٤) :

« الى رئاسة المجلس النيابي الموقر

« لست اقدم هذا البيان لاعرض قضية خاصة تتعلق بشخصي ، او اشكو ظلامة حاقت بي . فقضيتي وما رافقها من تعمد الايذاء والتنكيل اصبحت معروفة عند اكثر الناس ، **وكانت مثار جدل ونقاش بين الحكومة وبعض النواب** . واني ، وان كنت واخواني قد جعلنا انفسنا موضوع تجربة واختبار لرجال الحكم ، ومدى تمسكهم بالدستور واذعانهم للقانون ، اني لاتحمل النفي والابعاد راضيا مطمئنا ، بعدما تأكد لي ان الامة قد افادت من هذه التجربة اكبر فائدة ، ووجدت لها مخرجا من ( الورطة الوطنية ) التي وقعت في شركها ، والفوضى السياسية التي تتخبط في ديجورها ، وسلكت اول طريق الصواب والنجاح .

« فقد قدرت الفئة الواعية من الشعب هذه القضية حق قدرها ، ونظرت اليها من زاوية مستقبل الامة ومصلحة الجماعة ، **وشرع مجلس النواب لاول مرة يبحث الامور ، ويقف بعض النواب في وجه من عبث بالدستور** . وكان من نتيجتها ان فتحت ازمة سياسية من نوع جديد : هي ازمة حكم ودستور ، لا ازمة حكومة ووزارة .

« واني لأجد من حقي ـ وانا الذي لا ارى لامتي بعثا ، ولبلادي استقلالا وتقدما ، الا في ظل حياة دستورية صحيحة ، تتيح لكل فرد ان يتمتع بكامل الحرية ، ليحقق في مصنعنا العربي كل ما فيه من مواهب وكفايات ـ اقول اني لأجد من حقي **ان استنكر استهتار الحكومة بالدستور : أولا بابعادي** ، وثانيا في الطريقة التي اتبعتها في استقالتها واعادة تشكيلها ، وان ابين لحضرات النواب استهتارها هذا ، وخطره على مستقبل البلاد ، **وانها لضربة كبرى على الدستور ، وقلب لحقائق الامور ان يجعل رئيس الوزارة من مخالفته للدستور حالة دستورية ، وان يدعي أنه ، ان كان ثمة مخالفة دستورية ، فانما هي في زيادة الحرية لا في انتقاصها ، وانه ( يخاف ان يطالبه النواب بالتساهل في تطبيق القوانين ، والتسامح في قضية الحريات ، سواء من جهة الصحافة او الحرية الشخصية )** . وقد يعذر بعضنا ان تصدر مخالفة للدستور صريحة عن **وزير جديد** [ صبري العسلي ] اظهرت التجارب القديمة انه لا يقيم وزنا لما يسمى بالاهداف القومية والمبادىء السامية(١٥) ، واوضح بيانه الاخير انه يفهم الحكم الدستوري فهما شاذا ، ويعتبر السياسة مجرد مغامرة شخصية ، لا تقيد صاحبها باية مسؤولية قومية او اجتماعية ، **ولكن احدا من الناس ليس يعذر رئيس حكومة يفهم حق الفهم معنى الدستور ، ويعي نصوصه وما وراء النصوص ، كان احد الذين وضعوا دستور هذه الدولة التي يراس اليوم حكومتها**(١٦) .

« فما لا شك فيه ان وزير الداخلية قد ارتكب بابعادي **مخالفة للدستور في مادته الحادية عشرة ، التي تنص على ان (التعذيب الجسدي ممنوع ، ولايجوز ابعاد السوريين عن مواطنهم ، ولا ان يكرهوا على الاقامة ، او ان يمنعوا من السكن في مكان معين ، الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون )** ، اذ من المعلوم ان المقصود هنا من كلمة ( القانون ) ذلك القانون الذي ينبثق من صلب الدستور ، ويستمد منه روحه » .

« الى هؤلاء الاخوان اقدم هذا البيان ليحلوا هذه العقدة النفسية ، ويقضوا على الداء من اساسه ، وليعلموا ان وضع البلاد سيبقى اعرج ، ونظام الحكم فيها اشوه ، وجهاز الادارة سيظل اشل ، حتى تضطر الهيئة الحاكمة ان تنزل من علياء كبريائها ، وتعترف بوجود دستور ، وتعرف ان خرقه شيء عظيم ، وشل حركته اعظم ،





والا كنتم السبب ، لا في ضياع ثقة الشعب بالنواب فحسب ، بل وبالحياة النيابية ايضا !

الميادين ، في ١٥ نيسان ١٩٤٥ — **عن حزب البعث العربي**

**صلاح الدين البيطار »** .

٧ ـ ان ما يلفت النظر في هذه المعركة ، التي انفجرت بين حزب ( البعث العربي ) وبين السلطة ، بمناسبة بيان **٨ آذار ١٩٤٥** حول خطاب رئيس الجمهورية ، هو العنف الذي مارسته السلطة «الوطنية» ضد الحزب ، والذي الف المواطنون ان يصدر من سلطات الانتداب الفرنسي الاستعمارية ، ولم يتوقعوا ان تقوم سلطة « الاستقلال » بتقليد ممارسات الفرنسيين « حرفا بحرف » ، ذلك ان وزير الداخلية ، الذي عين خصيصا لاجل ممارسة القمع والارهاب ، لم يلجأ الى احالة صلاح الدين البيطار صاحب التوقيع على البيان على القضاء ، لئلا يبرئه ويخليه من اية مسؤولية (كما جرى في محاكمته على بيان « الجيش والاستقلال » ، وانما اعتقله ونفاه ، ضاربا عرض الحائط بنصوص الدستور . ولما اصدر الحزب من حمص بيانا في ١٤ آذار ١٩٤٥ ، حلل فيه عقلية الفئة الحاكمة الاقطاعية الاستبدادية ، واعلن انها خاضعة لنفوذ الاجنبي ، وبيانا ثانيا من هناك ، في ٢٥ آذار ١٩٤٥ ، عمدت السلطة الى نقل ميشيل عفلق مخفورا من حمص الى دمشق ، واخذت تصدر البلاغات الارهابية ، وعمدت الى تعطيل جلستين متواليتين من جلسات المجلس النيابي(١٧) ، خوفا من اثارة موضوع الاعتقال والنفي . فما سر هذا العنف كله ؟ ان تفسيره لا يخرج عن النقاط التالية :

آ ـ منذ ان تولى شكري القوتلي رئاسة الجمهورية في آب ١٩٤٣ ، اخذت حاشية المتملقين والمنافقين وبطانة السياسيين الانتهازيين الفاسدين المؤلفة من فلول الكتلة الوطنية السيئة السمعة ، تنفخ في الغرور الشخصي لشكري القوتلي ، فصورته « زعيما » البلاد و « صنما » للوطنية ، حتى قبل ان يكون رئيسا للجمهورية ، وقبل ان يتحقق اي انجاز كبير في عهده ، كجلاء القوات الفرنسية والبريطانية ، وغيرها من القوات الاجنبية عن البلاد ، على سبيل المثال . لقد كان رئيس الوزراء والوزراء والصحف يطلقون على القوتلي لقب « الزعيم الرئيس » ، او « الرئيس الزعيم » ( بعد الجلاء اصبح لقبه شبه الرسمي « بطل الجلاء » ، وهذا لقب

رفضه حزب البعث العربي ايضا ، ورفع ، بالمقابل ، شعاره المشهور القائل : « الشعب هو بطل الجلاء » ) .

اما صبري العسلي ( الذي كان الى فترة قريبة امين سر عصبة العمل القومي في دمشق، ثم نقل بندقيته من كتف الى كتف، فترك العصبة، ووضع نفسه في خدمة القوتلي ) ، فكان يردد في المجلس النيابي ، قوله ، مثلا : « امرني زعيمي » ، وقبض الثمن تعيينه وزيرا للداخلية ، عند تعديل وزارة فارس الخوري في ٤ آذار ١٩٤٥ . في هذا الجو صار شكري القوتلي لا يطيق ان يسمع كلاما لا تفوح منه رائحة البخور ، فكيف ، بالاحرى ، اذا قيل له : قف مكانك ! ولا تتجاوز حدودك الدستورية ؟

ب ـ لامراء في ان القوتلي فوجىء بموقف الحزب العنيف في رفض سياساته والاعتراض عليها . ولعل ذاكرته كانت ما تزال تحتفظ بصورة ميشيل عفلق يسعى اليه مع تلاميذه ليجد لنفسه مكانا في قائمته الانتخابية ، فتوهم ان هذا الموقف المساوم سيظل عنوانا لممارسات الحزب السياسية ، والحق ان البون شاسع بين موقف قادة الحزب في ١٥ حزيران ١٩٤٣ ، عندما ايدوا شكري القوتلي ، وعلقوا عليه آمالهم في «تصفية الحركة السياسية التقليدية تصفية حاسمة من الاشخاص الفاسدين والانتهازيين، ومن الاساليب البالية ، حتى يتسنى له [ اي القوتلي ] بالفعل ان يقف الموقف الصلب اللائق بكرامة البلاد .. » ، وبين موقف الحزب في ٨ آذار ١٩٤٥ ، اي بعد فترة قصيرة لاتزيد على سنة وتسعة اشهر ـ عندما القى الحزب ظلالا كثيفة من الشك على صدق انتماء قيادة القوتلي الى الوطن ، ثم اتهمه ، صراحة ، في بيان ١٤ آذار ١٩٤٥ بالخضوع لنفوذ الاجنبي . لقد كان موقف البعث دليلا على انه تعلم دروسا ثمينة في فترة قصيرة. اما موقف السلطة فكان موقفا يتسم بالغطرسة والغباء وقصر النظر .

ج ـ والاهم من هذا وذاك في بيان ٨ آذار ١٩٤٥ هو الموقف الذي اعلنه الحزب من سياسة القوتلي المعادية للوحدة العربية . ذلك ان القوتلي كان قد اختار لنفسه السير في نهج سياسة انفصالية ، توهم انها تحفظ له كرسي الحكم في سورية ، فتحالف مع الملك عبد العزيز آل سعود ومع الملك فاروق ، وتعاهدوا جميعا على محاربة المشروع المطروح حينئذ ، وهو مشروع ( سورية الكبرى ) .





بالطبع لم يكن بوسع شكري القوتلي ان يسفر عن سياسته الانفصالية بوجهها الحقيقي الصريح ، وانما كان لابد له من اخفائها تحت قشرة رقيقة من الكلام البليغ عن الوحدة العربية . ولذلك القى ، اثر وصوله من القاهرة ، بعد الاتفاق مع الملكين السعودي والمصري ، خطابا في البرلمان ( وهو الخطاب الذي هاجمه الحزب في بيان ٨ آذار ١٩٤٥ ) ، اعلن فيه قوله : « لن يرتفع فوق علم هذه البلاد الا علم الوحدة العربية » . ولم يكن هذا الشعار تعبيرا عن التعلق بالوحدة العربية ( ولا سيما ان الاعلام الانكليزية والفرنسية كانت لا تزال ترتفع في سماء سورية ، فوق ثكنات جيوش الاحتلال ، على الاقل ) ، وانما كان **مناورة لفظية** ، معناها الحقيقي ان سورية لن تقبل الوحدة ، حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة.

وبمنطق المناورة نفسه لم يقل القوتلي في هذا الخطاب انه « لا يقبل [ وحدة ] سورية الكبرى » وانما قال انه « يقبل [ هذا ] المشروع » ، ولكن **بشرطين** : الاول ان تكون سورية الكبرى جمهورية ، حرصا على الديمقراطية ، وضمانا للحريات الدستورية، والثاني الا يتسرب اليها الطغيان الصهيوني . وهنا تبرز اهمية بيان ٨ آذار ١٩٤٥ ، لانه فضح اساليب المداورة والمناورة في خطاب الرئيس القوتلي ، واكد على النقاط التالية :

□ شروط الرئيس القوتلي ليست الا « رفضا رسميا لتوحيد سورية » .

□ سياسة الرئيس القوتلي سياسة انفصالية ، وهي السياسة التي ظلت « الفئة الحاكمة » تتبعها منذ خمسة عشر عاما .

□ تمسك الرئيس القوتلي بالنظام الجمهوري ليس الا ذريعة لمواجهة الوحدة ، ولا سيما ان من ابرز صفات نظامه الجمهوري امتهان الحريات الديمقراطية .

□ عرب سورية يتورعون عن التضحية بوحدة سورية الطبيعية في سبيل التعلق بشكل الحكم .

□ الطغيان الصهيوني اشد خطرا في حالة التجزئة منه في حالة الوحدة .

□ « ليس من وحدة حقيقية لا يسبقها توحيد اجزاء سورية ، واتحادها مع العراق »(١٨) .

د ـ دأب شكري القوتلي ـ وهو الذي كان من ابرز زعماء الكتلة

الوطنية ـ على تصوير نفسه امام المواطنين في صورة المجاهد الوطني، الذي يرفض التعاون مع فرنسا . ولكن الرئيس القوتلي كان عازما ـ بناء على نصيحة الانكليز ـ على عقد معاهدة جديدة مع الفرنسيين ، بعد ( معاهدة الصداقة والتحالف ) ، التي عقدتها الكتلة الوطنية مع فرنسا عام ١٩٣٦ ، واشار الى عزمه هذا عندما قال في خطابه ، الذي اشرنا اليه آنفا ، في البرلمان ، ان « عقد المعاهدات هو دليل على الاستقلال والسيادة » . فجاء بيان الحزب في ٨ آذار ١٩٤٥ ليلقي الضوء على خطاب القوتلي ، وليفضح عزمه على عقد المعاهدة، وليحول، بالتالي، بينه وبين تنفيذ مخططه .

هـ ـ ولكن ، حتى لو تصورنا انه كان بوسع الرئيس القوتلي غض النظر عن الانتقادات ، التي اشرنا اليها في البنود السابقة ، كلها ، فانه لم يكن من المتصور ان يغض الطرف عما ورد في البيان من مساس بشخصه ، ومن طعن بزعامته . وفي سبيل مزيد من الوضوح نعود الى نص بيان ٨ آذار ١٩٤٥ ، ونقتطف منه بعض العبارات التي نقدر ان اعصاب الرئيس القوتلي لم تستطع تحملها :

□ « هذه التصريحات التي جاءت في بيان الرئيس [القوتلي] .. نعتبرها غير مطابقة لأماني الشعب ومصلحته القومية . وما كان الرئيس ليدلي بها لو لم يعط لنفسه حقوقا اكثر من التي سمح له الدستور بها » .

## ● بريد المناضل ●

سالنا احد القراء : لماذا لا تكتبون عن تاريخ حزب ( البعث العربي ) في اللاذقية ؟

ونحن نجيب : من قال اننا لن نكتب عن تاريخ الحزب في اللاذقية ؟ اننا نذكر صاحب السؤال باننا اشرنا في احدى الحلقات السابقة الى اننا سنخصص فصلا عن تاريخ الحزب في اللاذقية ، وسننشره حين يحين وقته في حلقة قادمة . ونزيد القارىء ايضاحا الان فنقول اننا سنتناول تاريخ الحزب في اللاذقية في الفترة الواقعة بين اواخر صيف العام ١٩٤٤ وانعقاد المؤتمر التاسيسي في ٤ نيسان ١٩٤٧ .

وفضلا عن ذلك فاننا سنخصص ايضا حلقة لنشاط الاميذ الارسوزي في العراق ، قبل المؤتمر التاسيسي ، نروي فيها قصة البلور الاولى للبعث هناك .





□ « ان رئيس الجمهورية .. منذ انتخابه لهذا المنصب الخطير [ في آب ١٩٤٣ ] كان مصمما على جعله اداة وملحقا لصفة اخرى.. الا وهي صفة الزعامة » .

□ « كان القصد من الاحتفاظ بصفة الزعامة الى جانب الرئاسة الدستورية ان تبقى هذه الفئة [ الحاكمة ] في مأمن من انكشاف اغلاطها، وافتضاح اغراضها امام مراقبة النظام الدستوري، وان يضيعوا المسؤولية ... » .

□ « كان من نتائج اضافة الزعامة الى الرئاسة ان تعذر قيام الحكم الدستوري ، وتشوهت حقيقته : فالمجلس النيابي ، الذي اصبح منذ اليوم الاول ضمن دائرة الزعامة وتحت تأثيرها ، قد راى نفسه عاجزا عن ممارسة حقه الاساسي في محاسبة الحكومات واسقاطها » .

□ « اما الشعب ، ففي كل مرة كان ينتبه فيها لمصير بلاده ... كانت تتضافر على خنق يقظته ، واخماد شعوره القومي ، قوة الحكومة بالبطش ، وقوة الزعامة بالوهم والتخدير ، وتطلب منه السكون والاستسلام ، والانتظار والتفاؤل ... » .

□ « فعلى الرجال المسؤولين ان ... يرجعوا الزعامة الى الدستور وحده ، فيتقيدوا بحدوده ، ويحافظوا على تطبيقه في نصوصه وروحه » .

فهل نعجب ، بعد هذا كله ، من تصرف السلطة ، ولجوئها الى اقصى درجات العنف في مواجهة بيان ٨ آذار ١٩٤٥ ؟

٨ ـ تبقى ملاحظة حول هذه المعركة جديرة بالتسجيل ، الا وهي انها ، على عنفها وقسوتها بالنسبة الى حزب ناشىء كحزب ( البعث العربي ) ، فانها لم تشغله عن الاهتمام بالقضايا القومية الكبرى ، ففي ٢٣ آذار عام ١٩٤٥ وجه ( مكتب البعث العربي ) رسالة الى الوزير الاميركي المفوض في سورية ، يحتج فيها على تصريح الرئيس الاميركي **روزفلت** ، الذي اكد فيه **« عزمه على مواصلة السعي لفتح فلسطين العربية للهجرة والاستعمار اليهوديين »** . واعلن الحزب في هذه الرسالة ان العرب يعتبرون الاقطار العربية كلها وحدة لا تتجزأ ، ويرون ان من واجبهم ان يعلنوا عدم اعترافهم باي تصرف من جانب اية دولة اجنبية ينتقص من سيادتهم . وكانت هذه الرسالة هي رسالة الاحتجاج الثانية

بشأن القضية الفلسطينية وجهها الحزب الى الولايات المتحدة خلال اقل من سبعة اشهر ( ١٩ ) .

### ٣/٤ ـ علاقة ( البعث ) بالحزب الشيوعي السوري :

راينا في الحلقات السابقة أن حزب ( البعث العربي ) كان يقف موقف العداء السافر من الشيوعية والشيوعيين على الصعيد العقائدي ، وقد عرضنا الوثائق التي تثبت موقف ( البعث ) المناهض للشيوعية. ولهذا كله كان من الطبيعي أن تكون علاقة البعث بالحزب الشيوعي علاقة تناقض وعداء في هذه المرحلة . وكان من المقدر لهذه العلاقة ان تزداد سوءا في المرحلة التالية ، حتى تصل الى حد الاحتكاك والتصادم ، كما سنرى .

## ثالثا ـ مرحلة (( حزب )) البعث العربي

**( نيسان ١٩٤٥ ـ نيسان ١٩٤٧ )**

ننتقل الان الى المرحلة الثالثة من تاريخ ( البعث العربي ) ، وهي المرحلة التي تمتد من اواسط نيسان ١٩٤٥ الى انعقاد المؤتمر التأسيسي في ٤ نيسان ١٩٤٧ ، والتي مع بدايتها انتهت مرحلة التردد بين اسم (« حركة » البعث العربي ) واسم (« حزب » البعث العربي ) ، واستقر الراي على الكف عن استخدام اسم ( الحركة ) أو ( المكتب ) واعتماد اسم ( الحزب ) نهائيا .

ونحن سنتناول تاريخ الحزب في هذه المرحلة على صعيد المواقف السياسية ، وعلى الصعيد الفكري والعقائدي ، وعلى الصعيد التنظيمي ، واخيرا على صعيد العلاقات بالاحزاب السياسية الاخرى .

### آ ـ على صعيد المواقف السياسية :

واصل « حزب » البعث العربي معاركه السياسية في هذه المرحلة . ونورد في ما يلي أهم هذه المعارك النضالية :

١ ـ كانت المعركة التالية التي خاضها الحزب هي تعبئة قواه كلها للاسهام في النضال ضد الاستعمار الفرنسي ، لانجاز الاستقلال التام ، والتصدي لعدوان القوات الفرنسية على دمشق . وقد تحددت هذه المعركة القديمة منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ،





فقد احتفل الفرنسيون في جميع انحاء سورية، يوم ١٥ ايار ١٩٤٥، بما سموه ( يوم النصر )، واعلنوا عن وصول جيوش فرنسية جديدة الى سورية مع قدوم ممثل فرنسا الجديد اليها ، فبادر مكتب البعث العربي في اليوم التالي مباشرة ، اي في ١٦ ايار ١٩٤٥ ، الى اصدار بيان(٢٠) ابرز ما جاء فيه :

□ شن البيان حملة على فرنسا ، فانتقد احتفالاتها بالنصر « الذي لم يكن لها في احرازه نصيب كبير » ، واستنكر الفتن والتعديات الوقحة المبتذلة ، التي اثارها رجالها وموظفوها ، في اثناء هذه الاحتفالات الخالية من الرصانة والوقار ، وهاجم نكثها بالعهد وتآمرها على الاستقلال بارسالها جيوشا جديدة « الى ارضنا بدلا من تسليمنا جيشنا ومن اجلاء ما لها من قوى عسكرية .. » .

□ هاجم سكوت ( الفئة الحاكمة ) **« عن مماطلة الفرنسيين وخداعهم »** ، بدافع الجهل والنفعية ، ودعا الشعب الى مطالبة هذه الفئة « بان تنهي المفاوضات مع الافرنسيين ... في سبيل .. استلام الجيش السوري ، **ودون الارتباط باي عقد او معاهدة »** .

□ هاجم البيان **الشيوعيين السوريين** ، لانهم اشتركوا مع الفرنسيين في جميع انحاء سورية باحتفالات النصر ، ورأى في هذه الاحتفالات تحديا واضحا وقويا للاستقلال والكرامة القومية «قامت به فرنسا وصنائعها من الخونة والشعوبيين » . وتوجه الى الشعب قائلا : **« فليكن جوابك .. بنفس الوضوح والقوة ، قاطع المتعاونين مع الاجنبي ، ضع حدا لدعايات الشعوبيين خدام الاستعمار الفرنسي »** .

٢ ـ وفي ٢٠ ايار ١٩٤٥ اصدر الحزب بيانا ( ٢١ ) ، وقعه عن مكتب البعث العربي ميشيل عفلق ، والدكتور مدحة البيطار ، وجمال الاتاسي ، اهم ما جاء فيه :

□ الدعوة الى الوقوف « صفا واحدا في وجه العدوان الافرنسي [ و ] تأييد الحكومة الدستورية » مادامت قد « افاقت من غفلتها ، واخذت تسلك طريق الصواب في مقاومة ال'.وان الافرنسي بالحزم والصلابة »(٢٢) ، ودعوة « أبناء الوطن [illegible] ، لم يخدموا الاجنبي ولم يعملوا في حزب الاجنبي الى الالتفاف حول الحكومة ودعمها » ، بشرط ان تظل ، اولا ، « في موقفها الحازم »، وثانيا ان تمتنع « عن عقد اية معاهدة مع فرنسا » .

□ اعلن الحزب عن تشكيل «**فرق الجهاد الوطني**» من اعضائه، وهي تنقسم الى ثلاثة انواع : فرق المقاومة ، وفرق المحافظة على الامن ، وفرق الاسعاف ، وتتألف كل فرقة من ٢٥ شخصا . واعلن الحزب ان هذه الفرق تضع نفسها في حالة الطوارىء تحت تصرف الحكومة .

□ اشار البيان اشارة سريعة الى جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس ومراكش ، فضلا عن جرائمه في سورية .

٣ ـ وبعد هذا البيان بتسعة ايام فقط ، اي في **٢٩ ايار ١٩٤٥**، قصف الفرنسيون مدينة دمشق الامنة بقنابلهم ، وامتد عدوانهم من دمشق الى حماه وحمص وحلب ودير الزور والرقة ودرعا ، ثم الى اللاذقية ، فبادر حزب البعث العربي الى اصدار بيان (٢٣) في ٩ حزيران ١٩٤٥ ، استهله بعبارة ( **لن يعودوا** ) . وبعد ان وصف البيان الجريمة الفرنسية الوحشية،ودانها بأعنف العبارات، وذكر ببياناته السابقة ، التي حذر الحكومة فيها من سياسة « التريث والحكمة والثقة بالمفاوضات » [ والتي ] دفع الشعب من دمه وماله ثمنا باهظا لها ، نبه البيان الشعب الى ان الازمة لا تزال قائمة ، وان « سلاح استدرار العطف واستجداء الشفقة العالمية ، الذي تتسلح به الحكومة ... هو سلاح قاصر لا يحمي استقلالنا ».ثم انتهى البيان الى المطالبة بتشكيل « **حكومة قومية** » تقوم سياستها على برنامج يتلخص في : رفض التعاقد مع فرنسا ، وقطع كل صلة معها ، واجلاء قواتها عن سورية ولبنان جلاء تاما ، وضمان تنفيذ تعهد بريطانيا بالجلاء عن سورية ولبنان ، والشروع حالا بتشكيل الجيش ، والتعبئة الشعبية لصيانة استقلال سورية التام ، واعتبار قضية سورية ولبنان قضية واحدة ، وتوثيق العلاقات العربية لانجاد سورية ولبنان عسكريا ، ومصادرة الاموال الفرنسية في البلاد العربية كافة ، ثم المطالبة بمحاكمة الفرنسيين المسؤولين عن العدوان ، والمطالبة بالتعويض عن الخسائر ، وتطهير البلاد وجهاز الحكومة .

٤ ـ لم تمض ثلاثة اشهر على العدوان الفرنسي ، حتى عادت « الفئة الحاكمة » في سورية الى ممارسة سياساتها واساليبها القديمة البالية ، فاستقالت وزارة فارس الخوري في ٢٣ آب ١٩٤٥ بهدف استبدال بعض الوزراء . واقتضت ( اللعبة ) البرلمانية





الديمقراطية ان يقوم قسم من النواب بتقديم عريضة يطالبون فيها بتشكيل حكومة حائزة على ثقة المجلس . وبعودة « الفئة الحاكمة » الى احتراف لعبة السياسة ، سقطت الهدنة ، التي اعلنها الحزب مع الحكومة ابان العدوان الفرنسي ، فأصدر بيانا ( ٢٤ ) في اليوم التالي للاستقالة ، اي في ٢٤ آب ١٩٤٥ ، وقعه كل من صلاح الدين البيطار ، وميشيل عفلق ، والدكتور مدحة البيطار ، ليبين ان الازمة القائمة ليست ازمة وزارية في جوهرها ، وانما هي ازمة **نظام الحكم بكامله** . واهم ما جاء في هذا البيان :

□ نقد عريضة النواب لما فيها « من غموض وابهام ، ومن ابتعاد عن نقد سياسة الحكومة المستقيلة » ، وهذا يدل على ان النواب لا يطالبون بتبديل السياسة ، وانما باخراج بعض الوزراء من الكراسي ليحلوا هم محلهم .

□ انتقاد الاسلوب ، الذي درج عليه الحكم في عهد القوتلي،منذ البداية ، في اصطناع الازمات الوزارية ، فتستقيل الوزارة استباقا لمحاسبتها واسقاطها ، لتتألف وزارة جديدة لا تختلف ـ حتى في الاشخاص ـ الا قليلا عن الوزارة السابقة ، وتبقى سياسة الدولة واحدة لا تتبدل .

ويستشهد البيان على صحة وجهة نظره ب « تشكيل وزارة السيد فارس الخوري الثانية التي استبقت من وزارته الاولى وزيري الخارجية والداخلية » ، وهما سبب حملة المجلس النيابي على الوزارة . وبتكليف فارس الخوري (٢٥) تشكيل الوزارة للمرة الثالثة ضمانا « لاستمرار السياسة الخارجية المتخاذلة ، والسياسة الداخلية الدكتاتورية » .

□ يقرر البيان ان الازمة الحقيقية ليست ازمة حكومة ، وانما ازمة نظام الحكم . اي ازمة ( الفئة الحاكمة ) ، لانه « من التضليل ان ينسب توجيه سياسة الدولة الى الحكومة » [ لأن ] الحكم الدستوري مفقود في البلاد .. وما الحكومة الا مجموعة موظفين لدى ... قبضة من الاشخاص ، توزعوا الرئاسات في الدولة .. فالمسؤولية اذن تقع على هذه الفئة الحاكمة التي تتبع سياسة .. تسخر كل قضايا البلاد الخارجية والداخلية في سبيل الاحتفاظ بالسيطرة السياسية ، وما تضمنه لاصحابها من نفع وجاه .

□ يفند البيان تذرع الفئة الحاكمة بالمسألة الخارجية لاطلاق

بدها في داخل البلاد ( ٢٦ ) ، لان المسألة الخارجية « قد ساءت في يدها ، وتشوهت بنتيجة توجيهها الجاهل وموقفها المتخاذل » ، ولان الفئة الحاكمة لم تستفد من الدرس القاسي المتمثل في العدوان الاخير « ولم ترجع عن سياسة المماطلة وكسب الوقت والتخاذل امام الاجنبي » ، فنجد « ان الحكومة قبلت الدخول مع فرنسا في محادثات من اجل استلام جيش ؛ كان اكثره قد التحق بالسلطة الوطنية من تلقاء نفسه » ، ورغم ان **جميل مردم بك وزير الخارجية** قال في ٧ تموز « نحن غير مستعدين للدخول مع فرنسا في محادثات » .

□ حمل البيان على المجلس النيابي لانه « تهاون كل التهاون في اداء مهمته ، واظهر تخاذلا واستسلاما امام ( الفئة الحاكمة ) المحترفة » ، وانتقد ما يجري في المجلس من تأليف للكتل وتشكيل للاحزاب ، لانه « يفرض في الاحزاب ان تتشكل من الشعب اولا ، ثم تمثل في المجلس » ، كما يفترض في تشكيلها أن « يتعدى حدود المدينة والمنطقة » .

**والى العدد القادم**

### ● استدراك وتصحيح ●

ورد في شرح صورة غلاف خطاب « ذكرى الاستقلال » ( انظر العدد ٢٥١ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول ١٩٩١ ، ص ٣٦ ) أن عبارة الاهداء الى المرحوم الدكتور شوكت القنواتي كانت بخط الاستاذ صلاح الدين البيطار . وقد لفت احد القراء نظرنا مشكورا الى هذا الخطا ، الذي وقعنا فيه سهوا .

والصحيح ان عبارة الاهداء الظاهرة على صورة غلاف كراسة « القومية العربية وموقفها من الشيوعية » ( انظر العدد نفسه ، ص ٤٣ ) هي التي كانت بخط صلاح الدين البيطار ، وقد وقع في ذيلها ، ووقع الى جانبه ميشيل عفلق .

## ـ الهوامش ـ

١ ـ انظر نص البيان الكامل في ( نضال البعث ) ، م.ن. ، ج ١ ، ط٣ ، كانون الاول ١٩٧٢ ، ص ٣٩ ـ ٤٢ .

٢ ـ انظر ( المناضل ) ، العدد ٢٥٢ ، كانون الثاني ـ شباط ١٩٩٢، ص٢٦.





٣ ـ من الجدير بالذكر ان هذه العبارات ، التي توحي بان الحزب كان يؤيد مشروع ( سورية الكبرى ) ، حذفت كلها من نص البيان عندما نشر في الطبعة الاولى من ( نضال البعث ) في تموز ١٩٦٣ . ولكن اعيد نشر نص البيان كاملا دون حذف في الطبعة الثالثة المشار اليها في الهامش رقم (١) .

٤ ـ كان صبري العسلي يخاطب شكري القوتلي بعبارة : « يازعيمي » ، وكان من عادة الصحف الموالية للقوتلي أن تطلق عليه لقب « الزعيم الرئيس » . اما البعثيون فقد كانوا ينظرون الى هذه الالقاب بعين السخرية والهزء ، حتى انهم ـ على مستوى القواعد ـ كانوا يشيرون الى شكري القوتلي باسم « شكورة » ، استخفافا . اما لقب « الزعيم الرئيس » او « الرئيس الزعيم » فقد حوروه الى « الزعمريس » امعانا في الاستخفاف والسخرية .

٥ ـ كانت الوزارة آنذاك برئاسة فارس الخوري ، وكان قد اجرى على وزارته قبل ايام ، وبالتحديد في ٤ آذار ١٩٤٥ ، تعديلا تخلى فيه فارس الخوري عن وزارة الداخلية لوزير جديد مقرب من شكري القوتلي ، هو صبري العسلي ، الذي كان يدخل الوزارة لاول مرة .

٦ ـ انظر الرسالة والبرقية بنصيهما الكاملين في ( نضال البعث ) ، م.ن.، ج١ ، ط١ ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .

٧ ـ انظر نص هذا البيان الكامل في ( نضال البعث ) ، م . ن . ، ص ٦٠ ـ ٦٢ .

٨ ـ انظر البيان والرسالة بنصيهما الكاملين في ( نضال البعث ) ، م. ن. ، ص ٦٤ ـ ٦٧ . اما رسالة صلاح الدين البيطار من السجن فقد نشرنا صورة جزئية منها في ( المناضل ) ، العدد ٢٣١ ، نيسان ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .

٩ ـ انظر ما نشرناه حول هذا الموضوع في ( المناضل ) ، م.ن.، ص ٢٢ـ٢٩.

١٠ ـ نقلا عن جريدة ( الف باء ) الدمشقية ، العدد ٦٩٨٠ ، الصادر بتاريخ ١١ آذار ١٩٤٥ .

١١ ـ انظر نص البيان الكامل في ( نضال البعث ) ، م. ن. ، ص ٧٢ـ٧٥.

١٢ ـ يبدو ان عفلق كان يخرج الفئة الحاكمة ، او فلول الكتلة الوطنية ، من دائرة الرجعيين ، وظل يقصر ذلك الوصف ، حتى ذلك الحين ، على صنائع الاجنبي والخونة وحدهم .

١٣ ـ م. ، ن. ، ص ٤٨ . ومما يلفت النظر ان ميشيل عفلق كان يتحاشى ، حتى ذلك الحين، توقيع اي بيان او برقية في مواجهة السلطة. فبيان (الجيش والاستقلال) كان بتوقيع صلاح الدين البيطار ، وكذلك بيان ٨ آذار ١٩٤٥ . وفي اعقاب اعتقال صلاح الدين البيطار ونفيه كان الاحتجاج على ذلك ( في الرسالة والبرقية كليهما ) بتوقيع الدكتور مدحة البيطار . فلما اعيد ميشيل عفلق مرغما من حمص الى دمشق وضع توقيعه على اول بيان احتجاج الى جانب توقيع الدكتور مدحة البيطار .

١٤ – انظر نص الرسالة الكامل في ( نضال البعث ) ، م. ن. ، ص ٨٤ـ٨٥.

١٥ – هذه اشارة الى خروج صبري العسلي على مبادىء « عصبة العمل القومي » ، التي كان يتولى امانة سرها في دمشق ، والتحاقه بفلول الكتلة الوطنية للعمل في خدمة « زعامة » شكري القوتلي .

١٦ – من المعروف ان فارس الخوري كان استاذا لامعا للحقوق الدستورية في معهد الحقوق بدمشق .

١٧ – م. ن. ، ص ٦٢ .

١٨ – دأب المرحوم جلال فاروق الشريف ، سواء في ما كتبه حول تاريخ الحزب او في احاديثه ومناقشاته الشفوية ، على الايحاء بان الحزب كان دائما ضد « المشروعين الاستعماريين » المعروفين باسم ( سورية الكبرى ) و ( الاتحاد بين سورية والعراق ) ، وان المرحوم جلال السيد هو ، وحده ، الذي كان يقف موقفا شاذا ، ومنحرفا عن موقف الحزب بهذا الشان . وحذا الدكتور مصطفى دندشلي حذو جلال فاروق الشريف تقريبا في كتابه ( حزب البعث العربي الاشتراكي ) ، الذي اشار في اكثر من موضع فيه الى ان جلال فاروق الشريف كان احد مصادر معلوماته. ان بيان الحزب في ٨ اذار ١٩٤٥ يثبت بما لايدع مجالا للشك خطا ماذهب اليه المرحوم جلال فاروق الشريف . والحقيقة التاريخية حول موقف الحزب من المشروعين المذكورين – بصرف النظر عن صوابه او خطئه – هي ان الحزب كله ، وليس جلال السيد وحده ، لم يكتف ، في العام ١٩٤٥ ، بعدم معارضة «سورية الكبرى» و « الاتحاد مع العراق » ، بل رفض الشروط التي اشترطها شكري القوتلي لتحقيقهما ، وقدر ان هذه الشروط تنم عن منطق انفصالي ، واكد ان توحيد اجزاء سورية ثم اتحاد هذه الاجزاء الموحدة مع العراق مرحلتان لابد ان تسبقا قيام الوحدة العربية . غير ان الحزب لم يصل في بيانه الى حد المطالبة بتحقيق هذين المشروعين ، وهذا امر مختلف . اما كون الحزب قد بدل موقفه هذا في العام ١٩٤٧ ، كما سنرى لاحقا ، فهو قضية اخرى .

١٩ – نص هذه الرسالة الكامل في ( نضال البعث ) ، م.ن. ، ص ٦٩–٧٠ .

٢٠ – نضال البعث ، م.ن. ، ص ٩٢ – ٩٣ .

٢١ – م. ن. ، ص ٩٥ – ٩٧ . وقد نشرنا صورة هذا البيان في ( المناضل ) ، العدد ٢٥١ ، تشرين الثاني – كانون الاول ١٩٩١ ، ص ٢٧ .

٢٢ – تشير هذه العبارة الى ان هدنة قد قامت بين حزب ( البعث العربي ) وبين حكومة « الفئة الحاكمة » بعد معركة بيان ٨ اذار ١٩٤٥ العنيفة ، وذلك لان سماء العلاقات السورية الفرنسية كانت ملبدة بالغيوم ، وتنذر بعدوان فرنسي قريب . وسنعود الى الحديث عن هذه الهدنة القصيرة ، عندما نصل ، في فقرة قادمة ، الى علاقة ( البعث ) ، في هذه المرحلة ، بالاحزاب السياسية عموما ، وبالكتلة الوطنية ، على وجه التحديد .





٢٣ – م. ن. ، ص ٩٩ – ١٠٢ . وقد نشرنا صورة الصفحة الاولى من هذا البيان في ( المناضل ) العدد ٢٥١ ، تشرين الثاني – كانون الاول ١٩٩١ ، ص ٢٥ .

٢٤ – م. ن. ، ص ١٠٧ – ١١٢ .

٢٥ – شكل فارس الخوري وزارته الاولى في ١٤ تشرين الاول ١٩٤٤ ، وتولى فيها وزارة الداخلية والاشغال العامة علاوة على رئاسة الوزارة ، وفي ٤ اذار ١٩٤٥ ( قبل اربعة ايام من بيان الحزب الشهير في الهجوم على الرئيس شكري القوتلي ) عدل وزارته ، فتخلى عن وزارة الداخلية ، واسندها الى وزير جديد هو صبري العسلي . ولكن سياسة هذا الوزير الدكتاتورية الهوجاء خلقت جوا يصعب معه على الوزارة الاستمرار في الحكم ، فاستقالت وزارة فارس الخوري بعد شهرين بالضبط ، اي في ٥ ايار ١٩٤٥ ، امتصاصا للنقمة ، واعاد تشكيلها بعد يومين اي في ٧ ايار ١٩٤٥ ، غير انه استبقى جميل مردم بك في وزارة الخارجية ، كما استبقى صبري العسلي في وزارة الداخلية ، وهما الوزيران اللذان قال عنهما بيان الحزب ان « سياستهما كانت العامل الوحيد في حملة المجلس » على الوزارة . ولم يلبث فارس الخوري ان عدل وزارته بعد اسبوعين فقط ، اي في ٢١ ايار ١٩٤٥ ( قبل العدوان الفرنسي بثمانية ايام ) واحتفظ جميل مردم بك بحقيبة الخارجية ، كما احتفظ صبري العسلي بحقيبة الداخلية . ثم شكل فارس الخوري وزارته الثالثة في ٢٦ آب ١٩٤٥ ، ولم تلبث ان عدلت بعد ٣ ايام في ٢٩ / ٨ / ١٩٤٥ ، ثم استقالت في ٣٠ ايلول ١٩٤٥ . ويبدو ان حملة الحزب على جميل مردم بك وصبري العسلي لم تذهب عبثا ، ذلك ان جميل مردم بك خرج من هذه الوزارة ، وتخلى صبري العسلي عن وزارة الداخلية فيها ، ليتولى وزارتي العدلية والمعارف .

٢٦ – يضرب البيان مثالا على ذلك تصريح رئيس اول وزارة في عهد القوتلي ( وهو سعد الله الجابري ) ، الذي قال فيه ان « قضية سورية هي قضية خارجية بحتة » ، وهو التصريح الذي كان يعني لدى ( الفئة الحاكمة ) « التمادي في خنق الحريات » على الصعيد الداخلي ، « ومنع اصدار الصحف الحرة » ( اشارة الى عدم منح ترخيص لاصدار صحيفة البعث ) ، « ومخالفة نصوص الدستور مخالفة صريحة ، كادعاء السيد صبري العسلي وزير الداخلية في وزارة السيد فارس الخوري ، العلامة الحقوقي والديمقراطي العريق ، بانه لايجوز لافراد الشعب ابداء الراي ، طالما انهم استعملوا حقهم يوم الانتخاب » .

## دراسات سياسية

# الحزب.. وقضايا الشباب والآفاق المستقبلية..

الرفيق: فايز عز الدين

* الشباب هم الفئة الاجتماعية المعنية **اكثر برسالة الحزب وثورته** . من منظور خلق الانسان العربي الجديد ، الانسان القومي الاشتراكي . وفي هذا السبيل سيكون الجيل العربي الجديد ، القومي الاشتراكي ، في راس كل اهتمام وعمل .

فالجيل الذي يبنيه الحزب ، بل الاجيال ، هي المعول عليها في حمل راية الكفاح المتواصل ، ورفد تيار النضال الشامل للحزب على طريق التوحد القومي ، والتحرر الانساني الديمقراطي . وتقاس نسبة النجاح بانتصار المسيرة التاريخية للحزب والثورة ، بالمقدار الاستقطابي والتكويني لاجيال الشباب ، وبدون ذلك فكان الوطن لن يتمكن من اكمال مشروعه السياسي المستقبلي .

وخبرات التموج التي حصلت في النظام الاشتراكي العالمي **– ولا سيما في اوربا الشرقية –** كافية لان تفسر لنا المسالة بان الشباب لم يكونوا قد وضعوا في المكان الملائم من حركة الحزب والنظام السياسي والاجتماعي ، وبذلك كانت اجيال النظم الاشتراكية غير حزينة على سقوط النظام الاجتماعي الاشتراكي الذي هو **– بكل معيار انساني –** نظامها من حيث ما يجب ان يكون. فكيف كان هؤلاء . تلك هي المسالة التي تطرح نفسها علينا .

فلم يكف الدولة الاشتراكية القائمة في العصر بأن يعبر الشباب لها عن نواياهم الطيبة دون أن يتحمسوا لصنع كل ما هو طيب





**في الواقع ، والحياة ، والمجتمع ، والثقافة ، والتربية ، حتى يكون المستقبل محميا بقوة العقيدة ، وحكمة سياستها التطبيقية ، وبقوة هؤلاء الذين هم بناة الغد ومجتمعه ، وقادة نظامه .**

* **فجوهر القضية هنا ،** اذ ان الحديث عن اجيال الثورة في الافاق المستقبلية للحزب والثورة ، هو بكل المعايير والدلالات ، الحديث عن منجزات الحزب والثورة في حقلي الواقع والانسان . وهو الحديث عن سلامة الخطوة في الحاضر ، وتمظهر الاطمئنان – في ضوء ذلك كله – الى المستقبل .

نقول هذا ونحن نعرف ان **الاستعمار العالمي ، والصهيونية ، والرجعية العربية** قد حرمونا منذ نهاية الاحتلال العثماني ، حتى اللحظة الراهنة ، من انجاز الوطن القومي الموحد للعرب . **وعليه فلما تزل احلامنا في الوحدة** تحتاج الى الجيل الوحدوي او الى الاجيال الوحدوية . **واحلامنا بالحرية والتحرر** تحتاج الى اجيال الحرية ، **واحلامنا بالاشتراكية** تحتاج الى الاجيال المكونة ديمقراطيا وانسانيا .

ولذلك نقدر اليوم – ونحن في ظلال الذكرى الخامسة والاربعين لتاسيس الحزب – مقولة **الحزب التي اطلقها على نفسه في بواكير كفاحه السياسي ، بان البعث هو الجيل الجديد الذي يناضل من اجل بعث حضارة الامة العربية** ، وضمان استمرار مسيرتها في النضال الانساني واخراجها من حالة التجزئة ، وتحقيق الدولة القومية للعرب ، اذن جيل الامة الجديد عليه ان يحمل رسالة اخراج الامة من واقع الاستثناء التاريخي ، واعادتها الى الحالة الطبيعية في دولة واحدة ، ومجتمع عربي موحد .

* وهكذا فالجوهر يدلنا على انه هناك قضية ، وهناك اجيال لحمل رايتها ، والتواصل في الكفاح معها حتى تتحقق الكيانية القومية الموحدة للعرب . وتنهي الكيانية القطرية السياسية الضارة على الوجود القومي المستقبلي . فالحديث عن الاجيال في الافاق المستقبلية للحزب والثورة، هو الحديث الحاضري في افق مستقبلي، او الحديث عن المستقبل وفق وقائع الحاضر التي تشير اليه .

فمستقبل الحزب والثورة يتحدد على ضوء قدرة الاجيال المكافحة معهما . ومستقبل الاجيال الشبابية مرهون بانتصار اهداف الحزب والثورة ، وتحقق رسالتهما التاريخية .

وعليه فان تناول اجيال الشباب ، بقضاياهم ، واشكال تكوينهم في قطرنا ، منذ ان تم تأسيس اتحاد شبيبة الثورة في عام ١٩٦٨،حتى يومنا هذا يضعنا امام المعادلة التالية بحديها المتلازمين المتضامنين بعلاقة جدلية كاملة ، اي من حيث المنطلق والعمل ، والتحقق . هذه المعادلة هي :

*** الوطن وما يريد من أجياله المتعاقبة .**

*** والاجيال وما تريده لتتكون بروح المواطنية الصالحة .**

ويصح تفسير المعادلة اكثر :

**بان الحزب والثورة والوطن وما يريدونه من الاجيال الشبابية المتعاقبة .**

**والاجيال الشبابية المتعاقبة وما تريده من الحزب والثورة والوطـن .**

وعلى طريق حل هذه الثنائية . نستقرىء ادبيات الحزب ، وتوجيهات **الرفيق الامين العام للحزب** لنرى ما يلي :

**اولا ـ في الحزب والثورة والوطن وما يريدونه من الاجيال الشبابية :**

* ان تتربى هذه الاجيال وتتكون على الايمان بالامة العربية الواحدة ، وعلى الالتزام بقضاياها المصيرية .

* ان تتربى هذه الاجيال وتتكون **بروح عقيدة الحزب القومية الاشتراكية .**

* ان تتربى هذه الاجيال وتتكون بروحية الارتباط **بقائد المسيرة التاريخية للحزب الرفيق المناضل حافظ الاسد .**

* ان تكون هذه الاجيال قوة الوطن ، وعزته في كل مجال من اجل بناء الحاضر والمستقبل .

**ثانيا ـ في الاجيال الشبابية وما تريده لتتكون بروح المواطنية الصالحة :**

* ان تتعلم هذه الاجيال في المدرسة الحديثة المرتبطة بالمجتمع وبعقيدة الحزب .

* ان تساعد على مواجهة الحياة بمهنة ، وتذلل امامها المشكلات التي لاتستطيع حلها .





* ان تفتح لها الفرصة لكي تلعب دورها في بناء الوطن ، وقيام مجتمع الغـد .

* ان تتوافر لها ظروف الاطمئنان على مستقبلها في ظل قيادة الحزب وثورته .

ونجد هنا ان تربية الشباب ، وتكوينهم ، وتنشئتهم تنشئة سليمة لابد من ان تكون عبر حدي هذه المعادلة بالتساوي النسبي، والتكامل المطلوب ،بحيث يتقن هؤلاء فن تقديم الواجب ، والاغتباط به . وفن الوصول الى حقوقهم بروح علمية موضوعية .

فقضية الشباب هي في الوجه الاخر قضية بناء الوطن السليم المعافى . وقضية الوطن ، تتسع مسؤوليتها الوطنية لتشمل كافة الجهات ، والمؤسسات المعنية ، في علاقة من التكامل ، والتعاون ، والعمل المشترك . ولو حدث ان جهة وطنية معينة لم تقم بواجبها او عملت بطريقة مغايرة . فسوف تتأثر بذلك الصورة التربوية التكوينية لاجيال الشباب وتتشكل حالة الاضرار الوطني على اجيال المستقبل بوجه ملموس .

ولذا فقد اكدت ادبيات الحزب ، توجيهات الرفيق الامين العام على هذه الحالة المستمرة من تكامل جهات العمل الوطنية ، المتصلة بقضايا تكوين اجيال الثورة . وتبقى مقولة **الرفيق الامين العام هي الراشدة السليمة للعمل حيث قال :**

« بناء الشباب يعني بناء الوطن . بناء الشباب هو بناء الشعب. البناء السليم للشباب هو التأسيس السليم للحاضر ، والبنـاء السليم للمستقبل » .

ولكي نتتبع اثر هذه المقولة في الفكر السياسي للحزب ، او البناء الدستوري للجمهورية العربية السورية سوف نتلمس خصوصيات الحالة الراهنة لاجيال الشباب في سورية تربويا وسياسيا وحياتيا .

*** الاجيال في الافاق التربوية للحزب والثورة :**

ان اجتماعية التربية ، من حيث الهدف والمضمون ، تعطينا ان الشباب لكي تكون عملية بنائهم سليمة لا بد لهم من التربية اولا. فالتربية بمجموع حالاتها ، ومجالاتها ، هي المقصودة هنا ، اي التربية الفكرية، والجمالية، والاخلاقية، والعاطفية، والاجتماعية،

والوطنية ، والقومية . فالتربية وحدها ؛ هي ما يمكن الشباب من التأهيل الاجتماعي والنفسي ، والوطني السليم . ووحدها التي تعين الفرد على اكتساب عادات السلوك النضالي الصحيح .

اذن ، ان عملية تنشئة سليمة للشباب سوف تفترض العملية التربوية بآفاقها المتكاملة ومجالاتها المتعددة .

وهذا ما كانت قد اكدت عليه ادبيات حزبنا منذ دستوره الذي **اقره المؤتمر القومي الاول للحزب في عام ١٩٤٧ ، حيث جاء فيه :**

« ترمي سياسة الحزب التربوية ، الى خلق جيل عربي جديد، مؤمن بوحدة امته وخلود رسالتها ، آخذ بالتفكير العلمي ، طليق من قيود الخرافات والتقاليد الرجعية . مشبع بروح التفاؤل والنضال ، والتضامن مع مواطنيه في سبيل تحقيق الانقلاب العربي الشامل ، وتقدم الانسانية » .

**في المنطلقات النظرية للحزب كان قد ورد :**

« تربية المواطن تربية اشتراكية وعلمية تعتقه من كافة الاطر والتقاليد الاجتماعية الموروثة والمتاخرة ، لكي يمكن خلق انسان عربي جديد ، بعقل علمي متفتح ويتمتع بأخلاق اشتراكية جديدة ، ويؤمن بقيم اجتماعية » .

**وكذلك جاء في الكلمة التاريخية للرفيق الامين العام للحزب المناضل حافظ الاسد في المؤتمر العام الاول للشبيبة :**

« تأتي في مقدمة هذه المهمات ، مهمة خلق اجيال مؤمنة بأمتها، ملتزمة بها ، مناضلة لتحقيق اهدافها ، ترفد جماهير الحزب بالمناضلين من اجل اهدافنا في الوحدة والحرية والاشتراكية » .

**وفي دستور الجمهورية العربية السورية الذي كان من منجزات الحركة التصحيحية بعد عام ١٩٧٠ ، نقرأ :**

« المادة ٢١ : يهدف نظام التعليم والثقافة الى انشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير ، مرتبط بتاريخه وارضه ، معتز بتراثه ، مشبع بروح النضال من اجل تحقيق اهداف امته في الوحدة والحرية والاشتراكية ، والاسهام في خدمة الانسانية وتقدمها . » .

هذه المنطلقات الاساسية للعملية التربوية في آفاق الحزب





وثورته . هي ما تتشكل بوحيه شخصية الشباب ، وما يبنى على نهجه عقل المواطن وذهنه ، بحيث تتكون الاجيال الشابة بوحدة الفكر التربوي ، ووحدة الهدف التربوي، ووحدة النظرية الاخلاقية.

وبطبيعة الحال سوف يقودنا التتبع الملموس لهذه العملية التربوية الجارية في اطار قيادة الحزب للدولة والمجتمع في سورية الى استيضاح تطورات العمل التربوي والمؤسسات التربوية ، وتحديد الشعار العام الذي يعتبر دستور العملية التربوية في سورية ، وهو شعار : « **ديمقراطية التعليم** » ..

هذا الشعار الذي ساهم ويساهم في تغيير المحتوى الاجتماعي للعملية العلمية والتربوية في سورية بحيث تكون فرص التعليم امام الاجيال متكافئة ، ومرتبطة بقدرة الفرد على التحصيل . وتضطلع الدولة بكامل مسؤوليتها ازاء ذلك ، ولاسيما الزامية التعليم . وحين تجري اية مقارنة مع الدول العربية ، او المجاورة من غير العربية ، حول كلفة التعليم وفرصه امام المجموع الشبابي العام ، سوف نرى ان سورية لاتزال هي البلد الوحيد الذي تتحمل فيه الدولة الاعباء الكبيرة في التخفيف من كلفة التعليم على الفرد . وهي البلد الوحيد الذي يحقق شعار ديمقراطية التعليم بما يجعل مجموع الشعب ، او النسبة العليا منه تمر عبر المدرسة وتتنور بالمعرفة .

*** الاجيال في الافاق السياسية للحزب والثورة :**

في المجتمع المدني ، وفي المجتمع السياسي ، يتشكل الشباب – كما رأينا – وفق منظور تربوي محدد . هذا المنظور لابد ان يتوافق مع نظرة المجتمع المعني الى الحياة ، والمستقبل بغض النظر عما اذا كان هذا المنظور كافيا ويتناسب مع حاجات المجتمع ذاته في حاضره ومستقبله . او كان يتقارب مع هذه المسألة ، ومن ثم يحتاج الى المزيد من المراجعة واعادة النظر وتصويب الرؤية .

لذلك – ومهما يكن من امر – هناك اقرار اجتماعي وسياسي واضح بان الشباب يوضعون في رأس كل حساب مستقبلي . وبدون هذه القضية الاعتبارية ، سوف يصبح الحديث عن المستقبل شكلا من اشكال المراهنة والمغامرة غير المضمونة نتائجها . واذا كانت مشروعية هذا الاقرار الاجتماعي والسياسي كاملة في الاهمية

البنيوية التي تتمتع بها اجيال الشباب في اي مجتمع كان بسبب :

١ ــ النسبة العددية ( الديمغرافية ) الاكبر من بين الشرائح الاجتماعية كافة التي يتشكل منها البناء الاجتماعي للمجتمع .

٢ ــ النسبة العلمية المعرفية التي يكتسبها هذا القطاع بفضل المدرسة والمؤسسات الثقافية .

٣ ــ الخاصية الانفعالية والحماس المتدفق للوقوف مع القضايا الوطنية والانسانية .

٤ ــ الطاقة الفيزيولوجية التي يختزنها هذا القطاع الشبابي، وتمكنه من اقتحام المهمات الصعبة .

فانهم هم اولا ــ ومن بين كافة الشرائح الاجتماعية ــ من سوف يسأل عن انجاز المشروع السياسي للحزب والثورة ، وبالتالي هم من سيوضع في راس كل حساب من اجل بناء الوطن والمواطن ، وتحقيق الدولة القومية للعرب ، ومجتمعها العربي الموحد .

**ولكي يوضع الشباب ، في سياق العملية التاريخية للحزب وثورته** لابد للعاملين في هذا القطاع من مراعاة بعض متطلبات مايجعل هؤلاء ( اي اجيال الشباب ) يدخلون بانتماء صحيح ، العملية التاريخية التي ينهض بها الحزب وثورته على طريق التحرر القومي والوحدة .

**وهذا يعني انه علينا ان :**

❋ ــ نختار افضل سبل التقرب من الشباب ، ومد جسور الثقة معهم .

❋ ــ ان تتوافر لديهم القناعة بان بناء عالمهم الخاص ، يمكن ان يكون فقط بارتباطهم بالحزب والثورة .

❋ ــ ان نضع :

الاسرة في اطار سياسة الحزب الموجهة الى المدرسة .
والمدرسة في اطار سياسة الحزب الموجهة الى المجتمع .
والمجتمع في اطار سياسة الحزب الموجهة الى الثورة .

❋ ــ ان نعتمد عليهم كقادة ، ونحن نبني ونشيد القواعد المادية لوطن الغد .





بمثل هذه الاسلوبية في التعامل مع الشباب ، ستنتفي اية قسرية ، او اية عملية ترغيب سطحية ، او اي منطق ربط انتهازي، لتأتي صيغة ارتباطهم بالمشروع السياسي للحزب والثورة عن قناعة، وتهيئة ذهنية ، ونفسية كافية . وعن وعي وحماس كافيين . وعن انتماء سياسي سليم .

وما انجز في سورية ــ في ظل قيادة الحزب للدولة والمجتمع ــ من الاطر التنظيمية لجماهير الشعب ( والشباب من بينهم ) . ومن المؤسسات التربوية ، والسياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، ومن المنشآت الرياضية ، والسياحية ، والترويحية ، يساهم مساهمة فعالة في تهيئة مناخ التكون الذي تحتاجه اجيال الثورة . ويساعد كذلك في عملية دمج هؤلاء في معركة صناعة الحاضر والمستقبل .

وما يبقى بحاجة منا الى التنويه ، واظهار الامل في ما يجب ان يكون عليه الامر هو طريقة التكامل ووسائل العمل المشترك بين :

❋ **الدولة وما تمتلكه من بناء مادي يساعد في عملية تكوين الاجيال .**

❋ **والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية حين ترفد هذه المسالة المنوه عنها .**

❋ **والمؤسسات الاجتماعية الاهليةضمن سياسة وطنية تجسد مصالح الجميع .**

هذه الجهات الثلاث حين تلتقي على البرنامج الوطني والقومي الواحد ، من اجل تربية وتنشئة اجيال الثورة ، وتتكامل في المعطيات المتوافرة لدى كل منها ، فسوف تتحضر المجالات الكافية لتطوير العملية الاجتماعية التربوية والتكوينية لاجيال المستقبل داخل الهدفية الوطنية والقومية التي عبرت عنها مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته .

**فالافق السياسي للشباب ليس عملية نظرية وحسب** ، يكتفى فيها بان نقدم لهؤلاء الجانب النظري من عقيدة الحزب ، ونثقفهم فيه فنقتنع بأنهم اصبحوا في الموقع النضالي المفترض ، هذه الآلية في الاعتقاد تجانب المنطق .

ان التزود النظري المعرفي هو عتبة التكوين ، والتكون هذا

صحيح ، لكن الصحيح كذلك ان تقترن العقيدة بالمثل التطبيقية ، وباستحضار النموذج المناضل ليكون القدرة ، ولكي تتحول على يديه العقيدة الى سلوك ، وممارسة ، وموقف مستقبلي واضح . وهنا نتلمس الى اي حد تصبح القدرة الشبابية المناضلة هامة في مجال ربط الشباب بالمشروع السياسي للحزب والثورة .

فالعمل مع الاجيال الشبابية وبينها ، يفترض منا عملية تحليلية مستمرة للمشهد السياسي والنفسي الذي يعم الحياة الاجتماعية والانسانية لهم ، وعليها تتحدد قراراتنا بما يرتب اولويات سلم العمل والنشاط معهم وبينهم .

وفي محاولة سريعة ، وقد لا تخلو من الطابع التأملي . للمشهد السياسي للشباب ، يمكننا ان نثبت ما يلي :

اولا هنالك حجم يشكل نسبة كبيرة من اجيال الثوورة قد انضوت في تيار النضال الشامل للحزب وثورته ، وتتكون داخل المنظمات الشعبية الموجودة .

ثانيا ـ هنالك نسبة قد تعلمت العلم في مدارس الثورة ، ولكنها لاتتمتع بعد بالروح العلمية في فهم الحياة والمجتمع والمستقبل . ولذا فهي تفتقد التفكير العلمي السليم الذي يساعدها على الاندماج في عملية بناء الحياة بأسلوب معاصر وآفاق معاصرة .

ثالثا ـ هنالك نسبة من اجيال الشباب ، لاتزال ترتبط بحركية المجتمع القديم وتتمسك بالعادات والتقاليد التي لم تعد تساير التقدم وروح العصر الجديد .

والناتج من هذا التحليل يعطينا ان نسبة موجودة من اجيال الثورة ، لم تحسم بعد صورتها التربوية والسياسية والاخلاقية ، والنفسية ، بما يتوافق مع هدفية المشروع السياسي للحزب والثورة ، وهذا ما يزيد بدوره من مسؤولية الجهات الوطنية العاملة في حقل الشباب .

**❋ ولعل استعراض المسالة عبر الارقام ، يجعلنا امام المصور الواقعي لحالة الاجيال الشابة من خلال التعداد العام للسكان حتى عام ١٩٩١ .**

١ ـ العدد العام لمن هم مابين سن/٧ـ٣٥/ـ٦٣١ر٦٦١ر٦/

٢ ـ العدد العام لمن هم مابين سن/١٣ـ٣٥/ـ/٦٧٠ر٠٥٠ر٤/





٣ ـ العدد الموجود في اطار منظمة طلائع البعث ٦٩١ر٦١٠ر٢ . طليعية وطليعيا .

٤ ـ العدد الموجود في منظمة اتحاد شبيبة الثورة ٠٠٠ر٣٠٠ر١ . رفيقة ورفيقا .

٥ ـ العدد الموجود في اطار الاتحاد الوطني لطلبة سورية ٠٠٠ر٢٠٠ زميلة وزميلا .

**في قراءة تحليلية للرقم نجد ان :**

آ ـ نسبة الفئة العمرية من سن ٧ ـ ٣٥ تشكل ٥٠٪ تقريبا من مجموع السكان وهذا يعني ان المجتمع العربي السوري مجتمع فتي ولاجياله اهمية ديمغرافية كبيرة بنسبة عددها .

ب ـ نسبة الذين هم مؤطرون في التنظيمات بحدود ٦٠٪ من مجموع العدد العام الذي هو ٦٣١ر٦٦١ر٦ .

ج ـ نسبة الشباب المؤطرين في اتحاد شبيبة الثورة ، والاتحاد الوطني لطلبة سورية من الفئة العمرية ما بين ١٣ ـ ٣٥ عاما هي ٤٠٪ من اصل العدد العام الذي هو ٦٧٠ر٠٥٠ر٤ .

هذا التحديد الرقمي لحالة الاجيال الشابة في الجمهورية العربية السورية ، يجعلنا نقول :

ان نسبة ٤٠٪ من غير المؤطرين في التنظيمات ( طلائع ـ شبيبة ـ الاتحاد الوطني ) هذه النسبة تعيش داخل الاطار السياسي والاجتماعي العام للحزب والثورة ، عبر قيادة الحزب للدولة والمجتمع .

ولكن بدون اي تخصيص ما يوجه اليها . وهذا يعني ان حالة الاطمئنان الوطني على هذه النسبة مهما تكن مريحة . فسوف تبقى هذه النسبة المعنية ارضا خصبة لمن يعمل فيها ، من غير الحزب والجبهة الوطنية التقدمية .

وعن طريق هذه النسبة تتمكن الفئات الاجتماعية المسيسة التي لا تعمل في خط الحزب والثورة من الضم والاستقطاب ، وممارسة الدور السياسي .

ومن هذا المنظور ، نجد ان مسؤولية الجهات العاملة في حقل اجيال الثورة من المنظمات الشعبية او وزارات الدولة تتصاعد

في خطها البياني حتى يتم لهذه الجهات ، من قوة التأثير ، مايجعلها تحصن هذه النسبة التي تعنيها، وتمارس عليها باستمرارالسياسة التربوية ، والتكوينية التي تربطها بالمشروع المستقبلي للحزب والثورة .

*** وهكذا نعود الى الراشدة النظرية الهامة للرفيق الامين العام للحزب ، حين قال :**

« ... بناء الشباب يعني بناء الوطن . بناء الشباب هو بناء الشعب . البناء السليم للشباب ، هو التاسيس السليم للحاضر، والبناء السليم للمستقبل . » .

لنرى ان قضية الشباب هي قضية الشعب والوطن في كل العصور ، والتخطيط لانجاز المهمات الوطنية المتعلقة بهذه القضية الوطنية الهامة ، هو التخطيط ذاته لمستقبل الشعب والوطن .

وعلى اساس هذه الراشدة النظرية الهامة للرفيق الامين العام يتم التخطيط والبرمجة من اجل تربية وتكوين الاجيال الشبابية في الجمهورية العربية السورية .

وحين تؤخذ التجربة العملية لتكوين الشباب في سورية **ضمن رؤية النظر قوميا وعالميا نجدها تحتل مكانة بارزة ، وتمتلك قدرات هائلة ، وتتفوق بمجالات عدة .**

ومما لاشك فيه هو ان النظام التربوي الموجه للشباب بهدف تكوينهم ، ومساعدتهم على ان يتربوا بروح المواطنية الصالحة ، والاخلاقية النضالية العالية ، هو مرتبط اشد الارتباط بالنظام السياسي للحزب والثورة ، ولهذا الاخير ارتباط بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كذلك .

فالشباب في الافاق المستقبلية للحزب والثورة ، سوف يتواجدون دوما داخل هذه النظم المترابطة . ويخضعون لعملية تاريخية تفتح شخصياتهم على التفاعل بافق علمي سليم ، مع كافة المنجزات التي تحققت في ظل قيادة الحزب للدولة والمجتمع منذ عام ١٩٦٣ .

**فالبناء الحضاري المادي الذي شيدته ثورة الحزب في ظل قيادة الرفيق الامين العام المناضل حافظ الاسد في كافة المجالات**





(التربية والتعليم ، الصحة ، الخدمات العامة ، الاقتصاد ، الخدمة الاجتماعية ، السياحة ، الرياضة ، العمران ، الثقافة ) .

او ماشيدته ثورة الحزبمن بناء دستوري ديمقراطي،ومنظمات شعبية ، ووحدة وطنية ، وجيش عقائدي جيش الشعب .

او ماتقدمت فيه سورية في مجالات الفن ، والاداب ، والقانون، والاثار ، والعلوم ، كل ذلك جعل من سورية دولة حديثة وقوية بمستقبلها المحدد المعالم .

**فاستكمال الشروط الحضارية لنهضة سورية على هذا النحو سوف يكون منعكسه الطبيعي على الانسان فيها ، الذي هو غاية كل ثورة ، ومنطلق كل ثورة.وبالتالي سوف ينال الشباب النصيب الوافر من هذه المسالة** فعلى سبيل المثال :

الاجيال الحاضرة : التي تنعم بالكهرباء ، والمشاريع الصناعية، والزراعية الكبيرة والمدن الرياضية ، وشبكة الطرق الحديثة ، والسكك الحديدية ، والمؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والصحية ، وبالتنظيمات الشعبية والنقابية ، وباستخدام التقنيات في الحقول المختلفة،وبديمقراطية البناء السياسي للدولة والمجتمع.

هذه الاجيال مطالبة بان تحمي تلك المنجزات العظيمة.وتساهم في تفعيل الدور التنموي المطلوب منها بما يحقق التوظيف الاجتماعي الامثل لها ، وبما يعزز انسانية الانسان ، ويجعل من هذه المنجزات الضمانات الكافية لمستقبل الاجيال الشابة .

فالاجيال في الافاق المستقبلية للحزب والثورة ، يوضعون في راس كل حساب وطني وقومي ، ومن اجلهم يتم هذا الاعمار والتشييد في كافة المجالات السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية ، والتربوية ، والترويحية ، بهدف حل المعادلة الانفة الذكر بحديها معا :

**ـ الوطن والحزب والثورة ، وما يريدونه من اجيال الشباب.**

**ـ والاجيال وما تريده من الوطن والحزب والثورة .**

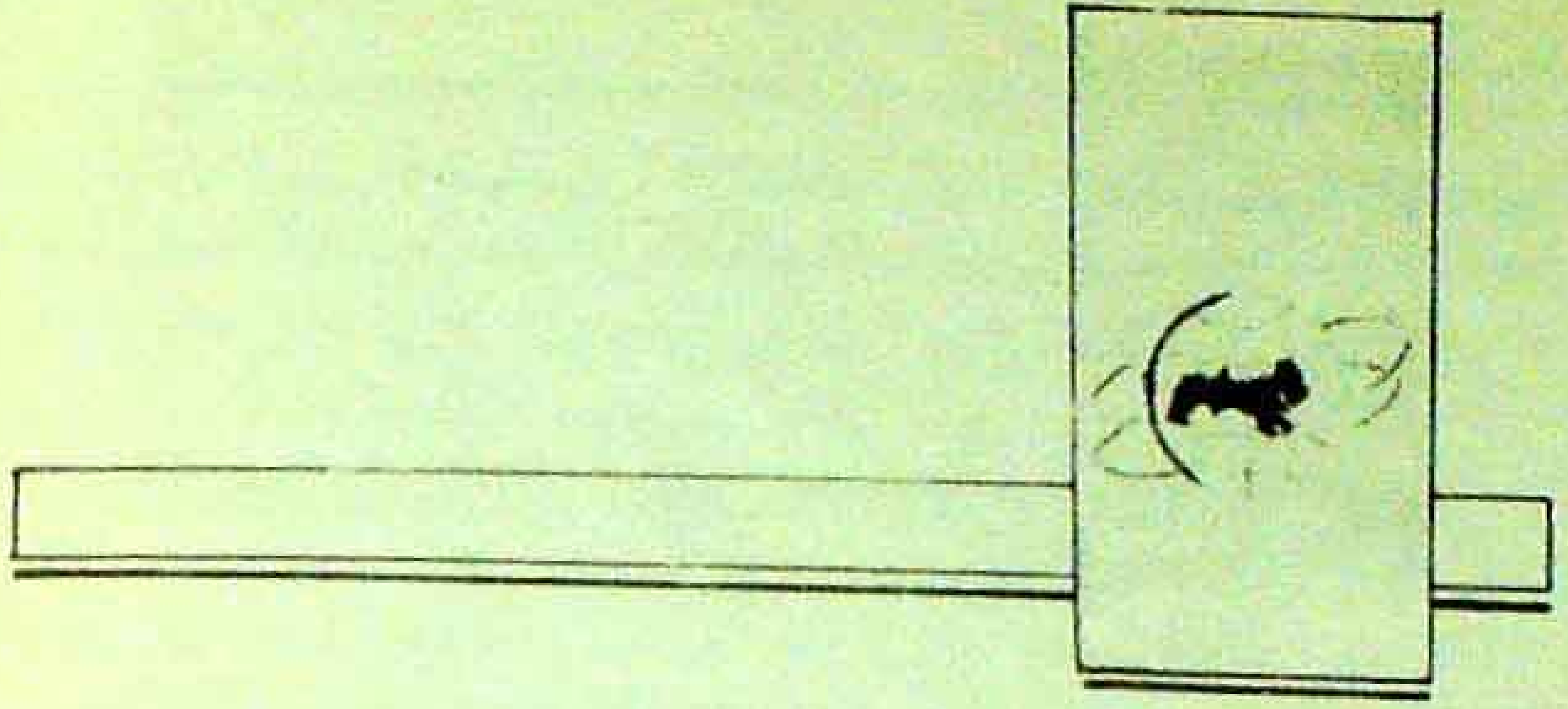

# رؤيــة في رؤى حــول النظام العــالمي الجديد..

الرفـيق: فوزيـــي الجورة

يعتبر مفهوم **النظام العالمي الجديد** من اكثر المفاهيم تداولا في الاوساط الاكاديمية والسياسية والصحفية ، وعند الحديث عن هذا النظام ينبغي التمييز بين المفهوم العلمي لهذا التعبير، والدلالات السياسية ، او الاعلامية له ، ولقــد اصبح موضوع النظام العالمي الجديد من المواضيع السياسية التي تتناولها الصحف والمجلات ، والتي يختلف المثقفون ، واصحاب الراي في شانه على صفحاتها ، هناك من يتحدث عن هذا النظام كانه **حقيقة واقعة** ، وهناك من ينكر **وجود هذا النظام اصلا** ، واصبح الامر يحتاج الى وقفة تحليلية نتمكن من خلالها من التمييز بين الاشياء المختلطة ، او المتشابهة.

## التمييز بين الوصف والتحليل :

ولكي تكون هــذه الوقفة جادة ينبغي ان نميز بــين الوصف والتحليل من ناحية ، وبين التقييم واصدار الاحكام من ناحيــة اخرى ، والمهم ان نتفهم ما يحيط بنا من تطورات ، والشرط الاخر لجدية هذه الوقفة هو ادراك اننا ازاء **ظواهر جديدة ، ومتغيرة ، ومتطورة** ، ومن ثم يجوز الخلاف حولها ، ومن الضروري ان تتحد الاجتهادات في خصوصها ، ومن المهم ان يستمر الحوار حــول هذه المواضيع وصولا الى فهم اعمق لها ، على الرغم من السجال حوله ، والقراءات المتعددة والمتباينة التي تتناوله مرة مليئة بالهلع، ومرة بالاطمئنان .





وثمة في كل قراءة قدر من الواقع ، ونقول : قدرا او بعضا من الواقع لان جل القرارات حتى الان يرتكز على اخذ جزء من هنا ، وقطعة من هناك ليهجو او يمتدح الوضع الراهن **« الجديد »** .

يتحدث الجميع عن النظام العالمي الجديد الذي اخذ يبسط مفهومه ليشمل كل الكوكب الذي نعيش فيه ، البعض متفــائل **يحدوه** الامل في تغيير قواعده واتجاهاته لصالح الشعوب المغلوبة على امرها ، والبعض الاخر متشائم يقتله الشك خوفا من ان تكون الحسابات ضد الامال والاماني ..

## اوهــام كبـيرة :

لقد حفلت ادبيات العلاقات الدولية في العالم العربي خــلال الاونة الاخيرة **بالعديد من الاوهام** حول امكانية نبــذ الفوضى ، والعنف المسلح والتخلي عن اللجوء الى الحرب في العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، كما شاعت في السياق نفســه **اوهام اخرى** حول انتقال النظام العالمي مــن عصر المواجهــة الى عصر التعاون ، ليس **فقط** بين الشرق والغرب ، بل ايضا بين الشمال والجنــوب .

ومن الغريب انه على الرغم من **احتدام الجدل في** الاوســاط الاعلامية حول ما اذا كانت التطورات البنائية التي حدثت في البيئة الدولية سوف **تؤدي** الى اقامة نظام دولي جديد ، ام الاقتصار فقط على احداث تعديلات جوهرية في المنظومة الدولية .

فمنذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها وبدا العالم يتوضع من جديد ، وبعد تشكيل الامم المتحدة ، وبعد ان بدات دول العالم تنال استقلالها ، تعالت اصوات تطالب بايجاد **نظم عالمية تضبط العالم** وتتوجه به نحو البناء والتقدم ورفاهية الانســـان بشكل عام ، والمعروف ان العالم توضع بقيام كتلتين ، الاولى : **دول المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحــاد السوفياتي آنــذاك ،** والثانية : **المعسكر الراسمالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ،** وما ان انتهت الحرب العالمية الثانية هذه ، حتى بــدات حرب جديدة من نوع جديد ، هي : **الحرب الباردة** التي استمرت مدة اكثر من اي حرب مضت ، استمرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثــانيــة وحتى اعلان سياسة الوفاق والانفراج بــين الكتلتين الاشتراكية والراسمالية بعد ان طرح الرئيس السوفياتي السابق

ميخائيل غورباتشيوف سياسة اعادة البناء ( **البيروسترويكا** ) ، الا ان هذا لا ينفي قطعا ان هناك اصواتا تعالت اكثر من ذي قبل مطالبة باقامة نظام عالمي بعيدا عن سياسة – **المناحرة** – بين **المعسكرين** ، الا انه لم يسمع من الاصوات سوى صداها ، وكانت صيحة في واد ، ولم يستجب احد لهذه المطالبات حتى في ابسطها بتطبيق قوانين الشرعية الدولية ، وقرارات الامم المتحدة ، والمؤسسات ذات الطابع الدولي،ولا سيما المنبثقة عن الامم المتحدة، وكانت الصيحات باغلبيتها تنطلق من بلدان العالم الثالث لتحقيق عالم **يسوده العدل ، والخير ، وابعاد شبح الهيمنة عنه .**

**شيوع مفهوم العالم الجديد :**

وقد تزايد استخدام المفهوم على نحو واضح منذ تولي الرئيس السوفياتي السابق غورباتشيوف السلطة **عام ١٩٨٥** ، والسياسة التي تبناها والتي كانت عاملا هاما لتحريك التحولات الكبرى في الاتحاد السوفياتي ، وبقية بلدان شرق اوروبا على المستويين الداخلي والخارجي(١) ، وبالتالي فان الجديد هو شيوع هذا المفهوم بعد **حرب الخليج** خاصة بعد ان اخذ الرئيس الاميركي **جورج بوش** ، وغيره من المسؤولين الاميركيين يؤكدون على ان هدف السياسة الاميركية ازاء ازمة الخليج هو ارساء قواعد النظام الدولي الجديد ، ومن هذا المنطلق يؤكد البعض على انه اذا كانت ازمة الخليج اول تحد حقيقي للنظام العالمي الجديد ، فهي مثلت في الوقت نفسه **بوابة رئيسية** لارساء بعض اسس وقواعد هذا النظام حسبما تتصوره **القوة** ، او القوة الرئيسية والفاعلة فيه(٢).

**تساؤلات حول ماهية النظام الجديد :**

ونحن نقف على **ابواب قرن جديد** وعلى عتبة الالف الثالثة من التاريخ الميلادي ، ننتقل تدريجيا من حال الى حال ، واننا على مشارف مرحلة جديدة لها اصولها وقواعدها التي ينبغي ان ندرسها ونتدبرها ، وعندما يقال مثلا تعبير **النظام الدولي** واحيانا ، **العالمي الجديد** فان ذلك يطرح عددا من التساؤلات ، ماهو هذا النظام ؟ ما هي **مكنوناته** وعناصره واطرافه ؟ وما هي القوى الدافعة فيه ؟ هل تم تكونه فعلا ، ام انه في مرحلة **التبلور والتشكل** ؟ وما هي احتمالات **تطوره في المستقبل** ؟ وما هي القيم والقواعد والاخلاقيات الجديدة التي تحكمه ، وماهي القضايا الرئيسية لهذا النظام ..؟





وما هو مصير القضايا المرتبطة بالنظام القديم ؟ وما هو موقع بلدان **العالم الثالث** على خريطة النظام العالمي الجديد ؟ وما هي آثار وتداعيات هذا النظام على الوطن العربي ؟ وماهي الآليات والامكانات المتاحة للعرب للمساهمة في عملية تشكيل ، وبناء نظام جديد من موقع الطرف الفاعل والمؤثر وليس من موقع المنفعل ؟.

رد الكثيرون من مفكرين ، وباحثين ، واكاديميين ، ودارسين ، ومهتمين على اغلبية الاسئلة المطروحة عبر رؤى خاصة بكل واحد منهم والتقى البعض في تفسيره لما جاء ، واختلف بعضهم في تقديم رؤياهم حول هذا العنوان الكبير : النظام العالمي الجديد ، والحقيقة كما هو الحال بالنسبة لهذا النظام الذي لم يستقر بعد ، والذي لم يتكون بعد ، وان الامر لا يتعدى من وجهة نظر ايضا ، ومن خلال رؤية من الرؤى المطروحة هو اطلاق هذه التسمية على واقع معين لم يكن جديدا وربما إلباسه بهذا اللبوس فقط دون تغيير في جوهره، وفي اطار البحث عن الاجابات والرؤى المطروحة للتساؤلات السابقة وغيرها ، يمكن استكشاف محددات ادراك الباحثين والمثقفين للقضايا والاشكاليات المرتبطة بالتطور العالمي في الوقت الراهن ، وطبيعة تفكير كل واحد منهم ، ونمطية نظريته بهذا الشأن، خاصة اذا لم تكن الكتابة منبعثة من **مصدر سلطوي** او من خلال ارتباط معين ، او من خلال مصالح معينة خاصة ، او عامة .

**خلافات في الرؤى :**

نصل الى حقيقة هامة من خلال استعراض عدد من الرؤى التي نشرت حول هذا الموضوع ، هو ان خلافا كبيرا بينها حتى في **المسميات الاولية** ، وابجدية هذا الموضوع الشائك خاصة ان ممارسات تتم في العالم تحت هذا العنوان يمكن ان تقصر بعمر هذه التسمية .

ومن خلال ما تقدم نسوق بعضا من الرؤى المطروحة مع ملاحظة اننا قد شملنا هذه الرؤى في تصنيف خاص بمنهجية البحث .

**وجود نظام عالمي جديد ؟**

**المجموعة الاولى** : تؤكد على ان هناك فعلا نظام عالمي جديد ، وان ملامحه وقواعده وآلياته بدات تتضح وتتبلور ، وبصفة خاصة منذ اندلاع حرب الخليج .

**التعقيب** : يبني انصار وجهة النظر هذه تحليلاتهم على فرضية

التسليم بوجود النظام العالمي الجديد ، ويقول **الدكتور محمد الرميحي** بهذا الصدد : « يتخلق اليوم نظام عالمي جديد له قواعد، ونظم ومؤسسات واهداف .. وعشية **حرب تحرير الكويت** وما بعدها نجد ان مجموعة من المفاهيم قد ولدت من بينها سقوط الايديولوجيا باشكالها المختلفة ، بخاصة الشمولية واندحارها ، وبزوغ النظام العالمي الجديد والاعتراف بالتعددية ، وعصر حقوق الانسان **وانتصار الليبرالية** على الشمولية والقطعية »(٣) .

وانا لا اناقش هنا الدكتور الرميحي **بما قاله** وما اكد عليه بان هناك نظاما عالميا جديدا كائنا موجودا ، وهو احد الذين يقرون بوجهة النظر هذه ، ومن اصحاب المجموعة الاولى كما اصطلحت على تسميتها ، وربما يكون مثل حرب تحرير الكويت كافيا لدى الرميحي بان يقر بذلك ، وعلى انه لزم في تلك الآونة الكلام والمطالبة باقرار نظام جديد ، ولكن اعود لأطرح السؤال التالي : ربما يكون مفكرا ما ، بعيدا عن المنطقة ، ولم يتأثر كما تأثرنا نحن ( **هنا** ) بأزمة الخليج ببداياتها ونهاياتها ، فكيف يمكن ان يتفق في وجهة نظره مع ما هو مطروح ؟ مع تأكيدي ان لأزمة الخليج اثرا بالغ الاهمية في التفكير بايجاد نظام جديد ، له ( **الكل يتطلع اليه** ) ، والشيء الآخر : ما هو الشيء الذي حدث في تغيير الانظمة العالمية ؟. صحيح ان **الاتحاد السوفياتي** قد غاب عن الساحة العالمية ، وسقطت **سياسة التوازن** في العالم بعد غيابه ، الا ان سياسة الطرف الاخر ـ **الواحد** ـ اي سياسة الولايات المتحدة بقيت ، ولم تتغير كما كانت عليه في عصر التوازنات والتناحرات ، والشيء الذي تغير هو ان العالم أصبح الان **بسياسة واحدة** ، بدلا من سياستين ، وهذه ليست سياسة النظام العالمي الجديد ، الا اذا اراد اصحابها تسميتها بهذه **التسمية** ؟!.

**ليس موجودا ..**

**المجموعة الثانية** : اصحاب هذه الرؤى يقولون بانه ليس هناك مايسمى بالنظام العالمي الجديد ، وان ما يحدث من تفاعلات دولية هو بين دول الشمال فقط ، وان العلاقات القديمة هي التي تحكم العلاقات بين **الشمال والجنوب** ، وان المفاهيم التي تطلق تطلق بشكل انتقائي ، وتحكمها التوازنات والتشابكات والمصالح بين القوى المسيطرة على النظام الدولي(٤) .

**التعليق** : قبل كل شيء ان ما يحدث في العالم لم يقتصر على





ما يحدث في بلدان الشمال ، وان ما جرى ويجري في العالم قد طال كل بلدانه بما فيه بلدان الجنوب ، ودول العالم الثالث كافة بما فيها الفقيرة جدا ، وربما لما يقولونه من وجهة نظر على ان ما يسمى بالنظام العالمي الجديد « **هو نظام اميركي في المقام الاول ، وغربي في المقام الثاني ، يتم فرضه على العالم قسرا ، وان ما يجري في الوقت الراهن على المستوى الدولي هوعملية اعادة صياغة للمبادىء القديمة في شكل قوالب جديدة تحت غطاء الشرعية الدولية** » ..

ان الدور السياسي والاستراتيجي والعسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الاميركية في ازمة الخليج قدم مسوغا قويا لانصار هذا الاتجاه ، حيث ظهرت الولايات المتحدة خلال الازمة ، وما بعدها الدولة القادرة على صياغة ما يسمى بـ « النظام العالمي الجديد » ، وهي الاكثر قدرة علىبلورة ذلك ، ولكن من وجهةنظرها، وانطلاقا من مصالحها ، ويرى اصحاب هذه الرؤية ان الولايات المتحدة لم تترك الفرصة للاخرين لكي يساهموا في بناء النظام الجديد ، وعلى انها تشعر هي **الوحيدة بتفصيل** هذا النظام واجبار من تشاء لكي **يلبسه** في الوقت الذي تختاره هي .

هنا يمكن القول ، او التساؤل : الا يمكن ان تبرز قوى جديدة مثل ( **اليابان او اوروبا** ) يمكن ان يكون لها دورها ايضا في صياغة النظام العالمي الجديد ؟ والسؤال الذي يكرر نفسه باستمرار هل ستبقى الولايات المتحدة مسيطرة على القرار الدولي ؟.

الحقيقة ان التاريخ الحاضر والمستقبلي هو الذي سيرد على مجمل الطروحات ، ولكن هذا لا ينفي قطعا ان الرؤية المقدمة لها مدلولاتها ، ولها ارقامها ، ولها معادلتها .

**نظام لم يتبلور :**

**المجموعة الثالثة** : وهي تعكس التيار الغالب خاصة في الفكر العربي ، فهي تقول بأن هناك مجموعة من التحولات والتغيرات الكبرى التي يشهدها العالم في الوقت الراهن ، والتي سيكون من شأنها خلق نظام دولي جديد ، الا ان هذا النظام لم يتبلور بصورة نهائية بعد ، واذا جاز تصنيف المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي فهي مرحلة انتقالية يتداعى خلالها النظام الدولي القديم ويتبلور النظام الجديد(٥) .

**التعليق :** يبدو ان عدم التسرع باطلاق احكام نهائية على التطورات التي ما تزال جارية بتفاعلاتها ، ولم تسفر عن شكلها النهائي بعد وأن باحثين عرب واجانب غربيين يتحدثون عن هذه التطورات بقدر من الحيطة والحذر في العرب نفسه(٦) .

ومن المفيد هنا الاشارة الى المبدا التحليلي بدلا من المبدا الوصفي ، والتاكيد عليه ، حيث ان العالم يسير على امواج متعددة لم تهدأ حتى الان ، ولكن لا بد أن تهدأ لتصل الى بر ترسو عليه وحينها يمكن القول : ان نظاما عالميا جديدا قد تبلور ، ولا نعتقد انه بمثل هذه العجالة كما مر من آراء ان تعطى هذه التسمية الجديدة لانظمة قديمة ، او التأكيد على ان نظاما جديدا تبلور على هذا الشكل ، وربما اصحاب **الرؤى** في المجموعة **الثالثة** قد وصفوا الواقع دون الحكم عليه ، **لانه يصعب الحكم على حالة لم تستقر بعد كما هو الحال في العالم الحالي .**

## متغيرات دولية جديدة :

ان ماتشهده السياسة الدولية في نهاية القرن العشرين هو في مجمله متغيرات دولية جديدة ومهمة ، لكنها لم تؤد بعد الى اقامة نظام عالمي جديد له قواعد محددة ، وسمات مميزة ، اذ لا يزال النظام الدولي الناشيء عقب الحرب العالمية الثانية هو السائد حاليا وعلى رغم كل هذه المتغيرات او الظواهر الدولية الجديدة ، فلم يتبدل ميثاق الامم المتحدة ، ولا يزال مجلس الامن الدولي على تركيبته السابقة .

وان النظام العالمي الجديد لا يزال في **مرحلة التبلور والتلون** فنحن في **مرحلة انتقالية** ، مرحلة سيولة دولية ، ومرحلة انتقال من وضع الى وضع،مرحلة يختلط فيها بالضرورة عناصر **«غموض»** وبؤر توتر ، وعدم استقرار ، وربما قدر من الفوضى والاضطراب، لان القواعد القديمة للتعامل لم تعد ممكنة ، او مناسبة ، والقواعد الجديدة لم تستقر بعد أو لم يألفها الناس .

وان الوضع الدولي الراهن يشهد مجموعة من المفارقات المتعلقة بالتوازن على قمة العالم ، وان الصورة المحتملة للعالم في السنوات الاخيرة لهذا القرن لا يمكن لها ان تخرج من شبكة **العلاقات الدولية المحكومة بالقوة احادية الجانب** كما يظهر راهنا فيما يقوم الان من نظام محكوم بأنماط التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وليس **بانماط المساواة والعدالة .**





**ونخلص الى القول :** ان صورة العالم الحالية غير واقعية بفعل السيطرة الاحادية والنهج الفكري الانفرادي ، الا ان التاريخ لن يتوقف ، ولن ينتهي ، وان التاريخ يصوغ نفسه في كل حقبة بشكل جديد ، وهذه الصياغة تريدها البشرية لنفسها الان ، صياغة **قائمة على التعاون الدولي لاقامة سلام عادل وشامل ، وعالم فيه مساواة تختفي منه الهيمنة ..**

## المراجـع :

١ — حول رؤية الرئيس غورباتشيوف لطبيعة النظام الدولي ، انظر :
د. نازلي معوض احمد « النظرة السوفياتية الجديدة للصراع والثورة في العالم المعاصر » — السياسة الدولية — العدد ٩٤ اكتوبر ص ١١٥ .

٢ — جميل مطرود — النظام الدولي ، والنظام العربي : توام يحتضر ، وتوام يولد ، ورقة قدمت الى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية ، الذي نظمه مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة الفترة ( ١ — ٣ ديسمبر ١٩٩٠ ).

د. جمال زهران — ازمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد — السياسة الدولية — العدد ( ١٠٣ يناير ١٩٩١ ص ٨٠ — ٨٦ ) .

٣ — د. محمد الرميحي » سقوط الاوهام « العربي — العدد ٢٣٩٥ ( اكتوبر — ١٩٩١ ) ص ١٨ .

٤ — النظام العالمي الجديد ، وحرب الخليج ، مستقبل العالم الاسلامي — السنة الاولى العدد الثاني ربيع ١٩٩١ ص ٢ — مختار عزيز ووجيه كوثراني .

٥ — د. اسامة الباز « مقولة القطب الواحد بين الوهم والحقيقة ( مقالة ).
جميل مطر « الصراع بين النظام الدولي الجديد ، والنظام العربي العتيق » الاهرام الاقتصادي — العدد ١١٢٣ — ٢٢ ستمبر ١٩٩٠ ، ص ١٤ .

د. علي الدين هلال « حول مستقبل النظام الدولي » كتاب الاهرام الاقتصادي — العدد ٤٤ — اكتوبر ١٩٩١ .

٦ — د. دينيس بيريجس — التغيرات النوعية في النظام الدولي المجلة العربية للدراسات الدولية — عدد شتاء ١٩٩١ — ص ٥ .

ما جاء في حديث جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا عن النظام الدولي الجديد في حديثه للاهرام ٢٢ — ٧ — ١٩٩١ — حيث اكد : ان التسمية ليست دقيقة .

— ومن المراجع ايضا : — مجلة شؤون عربية العدد / ٦٩ / آذار ١٩٩٢

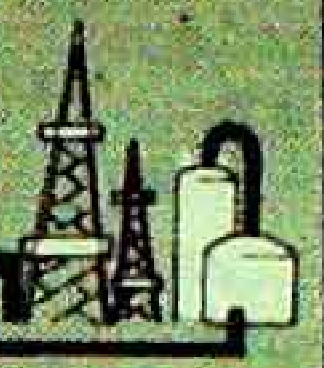

دراسات اقتصادية

# التعددية الاقتصادية بين الطرح النظري والتطبيق العملي..

الرفيق: د. ناصر عبيد الناصر

استحوذت المسألة الاقتصادية على اهتمام القائد المفكر حافظ الاسد، والتي خصها بمزيد من الرعاية والمتابعة، واغنى مضامينها بمقولاته وتوجيهاته التي شكلت في مجملها فلسفة اقتصادية متكاملة في مراميها واهدافها، متنوعة في ادواتها وصيغها، فوظفت فلسفة القائد في الجانب الاقتصادي احسن توظيف الامر الذي اسهم في احداث نقلة نوعية في حياة مجتمعنا.

وقدر للسياسة الاقتصادية المرتكزة على التعددية الاقتصادية من ان تحقق **العبور الكبير** من التخلف والتبعية الى التطور والتنمية، واخذ قطرنا في ظل الحركة التصحيحية يتطلع لان يأخذ مكانه بين الدول المتطورة. ومن اجل ردم هوة التخلف والاطاحة بالتبعية الاقتصادية تبنى قطرنا سياسة التنمية المتوازنة والشاملة، ولانجاز هذه المهمة وفرت الحركة التصحيحية المناخ الاستثماري الملائم لعمل ونشاط قطاعات الاقتصاد الوطني كافة **العام والخاص والمشترك**.

لقد تضمنت **ادبيات حزب البعث العربي الاشتراكي** – الدستور – المنهاج المرحلي – بعض المنطلقات النظرية بالاضافة الى مقررات وتوصيات مؤتمرات الحزب اشارات الى التعددية الاقتصادية والتعددية الحزبية والسياسية على المستوى النظري(1). فقد ورد في دستور الحزب المادة – ٢٩ – : « المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة





الكبرى ووسائل الانتاج الكبيرة ووسائل النقل ملك للامة تديرها الدولة مباشرة، وتلغى الشركات والامتيازات الاجنبية». وفي المادة – ٣٠ – من الدستور جاء: « تحدد الملكية الزراعية تحديدا يتناسب مع مقدرة المالك على الاستثمار دون استثمار جهد الاخرين» وكذلك الامر بالنسبة للصناعة والملكيات العقارية، كذلك اجاز دستور الحزب حق التملك الشخصي على ان يكون هذا الحق منسجما مع المصلحة العامة، ولا يتعارض معها فالمادة – ٢٤ – ورد فيها: « التملك والارث حقان طبيعيان ومصونان في حدود المصلحة القومية».

نستنتج مما ورد في مواد الدستور، بان حزب البعث العربي الاشتراكي ادرك في وقت مبكر اهمية الحافز الفردي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركز على حصر المفاصل الاساسية من الاقتصاد الوطني في يد الدولة، كما ترك هامش مرن لحرية ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل السكان.

اما **المنهاج المرحلي**، بوصفه دليل عمل، وبرنامج اقتصادي لحكومة الثورة، فقد تضمن هو الاخر منطلقات تنموية، نصت بصريح العبارة على ضرورة مشاركة القطاع الحكومي والتعاوني والحرفي والخاص والمختلط في انجاز اهداف التنمية التي ينشدها حزبنا وجماهيرنا.

لقد ورد في المنهاج المرحلي للثورة « تقف الدولة موقفا ايجابيا من جميع الجهود الرامية الى قيام تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تحددها خطة التنمية الاقتصادية بالتفصيل كمشاريع السياحة والبناء والتعهدات والمقاولات لاتاحة الفرصة للبلاد لان تستفيد من راس المال الخاص ومن الخبرات الفنية ومن المبادرات الضرورية، سواء داخل البلاد او في الخارج، وذلك باتاحة الفرصة امام هذه الجهود الخاصة لتعمل في مشاريع تشترك بها الدولة، وترى حكومة الثورة ضرورة وضع صيغ عملية لتنظيم العلاقة بين الاطراف المشتركة في مثل هذه المشاريع، وتحديد

1 – مفهوم التعددية الاقتصادية: تعني توالي الاعداد، وتعني اشراك اكثر من نمط اقتصادي في عملية التنمية، اي تعايش عدة اليات اقتصادية في آن واحد، والتعايش بين القطاعات الثلاث العام – الخاص – المشترك لا يستبعد التنافس والتناقض فيها.

الاسس التفصيلية لقيام هذا القطاع » . وفي مكان اخر من المنهاج جاء « ان تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة بقيادة القطاع العام لا يتنافى مع مساهمة الجهود الخاصة من قبل الافراد سواء اكان ذلك بشكل خبرات فنية او مبادرات تتضافر فيها الجهود العامة والخاصة » ..

ويضيف المنهاج « تود حكومة الثورة ان تؤكد بانها ستعمل على **غرس الثقة** في نفوس العاملين في ايجاد المجالات لتوظيف اموالهم بما يعود عليهم وعلى البلاد بالنفع » .

نستخلص من هذه النصوص وغيرها الواردة في المنهاج مايلي :

اولا ـ توجهت حكومة الثورة بدعوة صريحة **للراسمال الوطني** لان يأخذ دوره في تنمية البلاد .

ثانيا ـ اكدت حكومة الثورة بأن مشاركة **القطاعين الخاص والمشترك** في الجهود التنموية التي تبذل لا ينتقص بحال من الاحوال من **الدور الريادي** القطاع العام .

ثالثا ـ وعدت حكومة الثورة بتوفير المناخ الاستثماري ، من اطر تنظيمية ، وضمانات وتسهيلات ، لغرس الثقة في نفوس العاملين بالقطاع الخاص ، من خلال سن التشريعات التي تكفل حماية حقوق المستثمرين .

والدستور الدائم للجمهورية العربية السورية تضمن هو الاخر جميع اشكال الملكية هي « **ملكية الشعب .. الملكية الجماعية .. الملكية الفردية .. الملكية المشتركة** » . وهناك مواد كثيرة تصون حقوق التملك والارث ، فضلا عن القوانين المنسجمة وروح الدستور ترعى جميع اشكال الملكية العامة والخاصة والمشتركة .

فبالرغم من ان ادبيات الحزب التي اقرت قبل قيام الحركة التصحيحية ، وعلى الرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة على استمالة القطاع الخاص والمشترك للمساهمة في عملية التنمية ، فان الرسمال الخاص ظل مترددا وبقيت استجابته دون المستوى المطلوب ، جراء غياب جو الثقة وعدم الاستقرار السياسي الذي لم تنعم به البلاد الا في ظل الحركة التصحيحية ، فضلا عن تقاعس الحكومات السابقة للتصحيح ، عن سن التشريعات والقوانين ، التي توفر المناخ الاستثماري الذي يشد المستثمرين المحليين والعرب للمشاركة الفعلية في عملية التنمية .





وبقيام الحركة التصحيحية افتتح ملف جديد في تاريخ سورية الحديثة ، حيث تم تقويم الاخطاء التي اعترت سياستنا الاقتصادية فانتهج حزبنا في ظل التصحيح فلسفة اقتصادية ترتكز على مبدا **التعددية الاقتصادية والمقترنة بالتعددية الحزبية والسياسية** والمستندة الى اسس قوامها الواقعية والثقة المتبادلة مع الجماهير وافساح المجال الرحب للمبادرات الفردية ، فضلا عن التمسك بالثوابت والتعامل بمرونة مع متغيرات العصر ومتطلباته ، وهذه الرؤية المبكرة لقائد التصحيح في تصويب المسار الاقتصادي هي التي حصنت ايديولوجية البعث من التداعي والانهيار آخذا في الحسبان الخصائص الوطنية الملموسة وعدم القفز على الواقع ، فضلا عن اخذ التوازنات الطبقية والظرف الدولي بعين الاعتبار .

لقد حرصت الحركة التصحيحية وقائدها على توظيف مقولة التعددية احسن توظيف في خدمة اهداف التنمية ، وتحقيق التطور والتقدم الاقتصادي المنشود . فاقترنت التعددية الاقتصادية بالسعي الحثيث نحو امتلاك منجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية وتوظيفها على اوسع نطاق ، واحراز معدلات عالية من النمو الاقتصادي لن يتأتى عن طريق التقنية البدائية ، انما يستدعي دخول عصر المكننة والاتمتة من بابه العريض .

وبغية وضع الموارد الطبيعية موضع الاستثمار بدلا من ان تبقى ساكنة في باطن الارض ، وبهدف توظيف الطاقات البشرية على نحو امثل ، فان الطريق الى هذا وذاك هو تضافر جهود فعاليات المجتمع كافة العام والخاص والمشترك .

ومن هذا المنطلق فقد حرصت الحركة التصحيحية على ممارسة التعددية الاقتصادية فعلا لا قولا فانتقلت من شعار الممارسة الى ممارسة الشعار ، وبهذا فقد اضحت اليوم التعددية الاقتصادية خيارا وطنيا لا عودة فيه .

لقد وجدت التعددية الاقتصادية طريقها الى التطبيق ووضعت كافة الفعاليات الاقتصادية في خدمة الاقتصاد الوطني فتم اصدار المرسوم التشريعي رقم ـ ١٠ ـ لعام ١٩٨٦ والقاضي باحداث الشركات الزراعية المساهمة ، بهدف تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، بما يؤمن الطلب المحلي على الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية وتحقيق فائض منها للتصدير ، وبهذا المرسوم تحول جزء من الراسمال الوطني من مجالات المضاربة والسمسرة

والمتاجرة بالسيارات والعقارات ، الى مجالات أكثر انتاجية تنعكس خيرا وعطاء على الوطن والمواطن .

وتتالى اصدار المراسيم المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الخاصة وكان اخرها صدور القانون رقم ـ ١٠ ـ لعام ١٩٩١ ، وهو بمثابة اطار تنظيمي لعمل ونشاط القطاع الخاص والمشترك وينطوي على العديد من المزايا والتسهيلات التي تدفع وتشجع رؤوس الاموال الخاصة المحلية منها والعربية للاستثمار في مجال الصناعة سيما تلك التي تعتمد المواد الاولية المحلية والصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية والنسيجية ، وبما يمكن من قيام صناعات تصديرية تنتج بتكاليف قليلة وبجودة عالية ، مما يمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية ، فضلا عن توجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاع الزراعي والمجالات الخدمية كافة .

ان التعددية الاقتصادية وتطبيقاتها في قطرنا جاءت نتاجا لما اقتضاه واقعنا الاقتصادي وثمرة لسياسة اقتصادية هي من صنع ارادتنا ، وهذا ما اوضحه الرفيق الامين العام للحزب رئيس الجمهورية حين قال : « **اننا لا نفعل شيئا لان الاخرين يفعلونه ، نحن نفعله عندما نقتنع انه يعبر عن ارادتنا وقناعاتنا ويفيد شعبنا** » وهذا يعني بأن التعددية الاقتصادية ليست حدثا طارئا وعابرا في حياة القطر وليست انفعالا لما جرى في بعض بلدان المعسكر الاشتراكي ، فالتعددية هي قرار اقتصادي مستقل لم يفرض علينا من الخارج ، والتعددية الاقتصادية انما هي استجابة لحركة التاريخ وتلبية لمتطلبات التنمية .

مع العلم هناك من يحاول عن قصد او غير قصد ، ان يفهم التعددية الاقتصادية بأنها تمثل خروجا على منطلقات ومبادىء الحزب ومقررات مؤتمراته . ومنهم من يذهب بعيدا ليفسر التعددية على انها محاولة لتقزيم القطاع العام وتهميش دوره لصالح القطاعين الخاص والمشترك ، ومثل هذا الفهم لا شك انه خاطىء . ومثل هذه التفسيرات يراد بها التضليل .

ففي سياق احدى وعشرين عاما من قيام الحركة التصحيحية رديفة ثورة الثامن من آذار توضعت ثلاثة قطاعات اقتصادية هي :

اولا ـ **القطاع العام** : وهو نمط تشكيلي اخذ يتوضع تدريجيا في قطرنا بفضل تأميم المؤسسات الكبرى ذات النفع العام في مجال





الصناعة والزراعة والخدمات ، ويرتكز هذا القطاع على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وغايته اشباع الحاجات المادية والثقافية لأبناء المجتمع ، فضلا عن تحقيق العائد الاقتصادي ، وأخذ يحتل تدريجيا مواقع متميزة في البنية الاقتصادية للقطر لعدة اعتبارات ابرزها :

ـ اتساع العلاقات الانتاجية في اطار القطاع الحكومي .

ـ سيطرة القطاع العام على القمم الاساسية في الاقتصاد الوطني في الصناعة والزراعة والخدمات .

ـ ترتبط بالملكية الحكومية مصالح شريحة عريضة من ابناء المجتمع ، من عمال وفلاحين وموظفين .

ـ اسهمت المزايا التي ينطوي عليها القطاع العام في تطوير القوى المنتجة وما يطابقها من علاقات انتاجية ، مهدت لتطبيق الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج .

ان القطاع العام في قطرنا وبحكم موقعه الريادي ، يرجع اليه الفضل في بناء القاعدة المادية التقنية وفي تطوير وتنويع البنية التحتية ، وهذا ما اكده الرفيق الامين العام للحزب بقوله : **ان بناء القاعدة الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي وتامين احتياجات المواطنين وتوفير فرص العمل هي من المسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق الدولة ، وضمن هذا الفهم ، فان تحقيق التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق الدولة ، كما هي واجب وطني يجب ان يقوم به جميع المواطنين كل في حدود امكاناته وقدراته(١)** . ونفهم من هذا النص بأن الحلقة الاساسية في عملية التنمية وانجاز مهامها الاساسية مسؤولية تقع على عاتق القطاع العام ، ووجود القطاعين الخاص والمشترك لاينتقصان من هذا الدور الكبير . وفي مكان آخر جاء على لسان الرفيق الامين العام للحزب : « **لقد اخذت الدولة على عاتقها خلال السنوات الماضية بناء المؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي لم يكن في طاقة الافراد بناءها ، فتكونت لدينا قاعدة اقتصادية هامة وفرت لنا القسم الكبير مما نحتاجه ولولا ذلك لكانت البلاد قد عانت ظروفا غاية القسوة والصعوبة** »(٢) . وفي ذلك دعوة صريحة لان يستمر القطاع العام بدوره في انشاء

١ ـ خطاب السيد الرئيس بمناسبة اداء القسم الدستور لولاية رابعة .
٢ ـ نفس المصدر .

المشاريع التي يحجم عنها القطاعين الخاص والمشترك لسبب او لآخر ، واحيانا ليس مطلوبا من القطاع العام ان يحقق في بعض المشاريع الجدوى الاقتصادية ، وانما أن يحقق الهدف الاجتماعي، فهناك مشاريع تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة لا تقوى على القيام بها القطاعات الاخرى ، وقد بين **القائد الاسد** ذلك بقوله : « لقد تجاوزت توظيفات الدولة في التنمية الاقتصادية مئات المليارات ، فكان لنا هذه المنشآت الكبرى في الكهرباء والنفط والغاز والمواصلات والصناعات الميكنيكية والكيميائية والغذائية والنسيجية ، وكان من الصعب على بلد نام يحتاج كل شيء ان تقف الدولة مكتوفة الايدي تنتظر المجهول ». وبهذه الدعوة أكد **القائد الاسد** على اهمية انجاز المشاريع الحيوية من قبل القطاع العام ، نظرا لان القطاعين الخاص والمشترك يفضلان الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تدر الربح السريع ..

اما **القطاع الخاص** : فهو قطاع رديف لعملية التنمية ، فيرتكز على العمل المأجور ويرمي الى الربح السريع ، ويتسع نشاطه ليشمل الزراعة والصناعة والنقل والخدمات .. الخ . فوفرت الحركة التصحيحية لـه المناخ الاستثماري الملائم الذي يمكنه من حرية الحركة . ويشارك في دفع عملية التنمية الاقتصادية قدما الى الامام ، وقد ورد في الخطاب التاريخي للرفيق الامين العام للحزب : **« ان التعددية الاقتصادية تفتح الباب امام كل مواطن لممارسة النشاط الاقتصادي وفق رغبته وحسب القطاع الاقتصادي الذي يختار العمل فيه ، لان الوطن بحاجة الى جهود جميع ابنائه ليظل عزيزا وليعش أبناؤه جميعا في عزة ورفاه »**(٣) .

وهناك **القطاع المشترك** : وجاء ثمرة للتعاون المنظم والهادف بين القطاعين العام والخاص فتأسس عدد من الشركات المختلطة بين الدولة والافراد في قطاعات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات. وتمثل المؤسسات المختلطة شكل من اشكال راسمالية الدولة ، اي تلك التي تكون فيها وسائل الانتاج وراس المال ملك للدولة والافراد، فالدولة قد تضطر احيانا الى تأجير قسم من المنشآت الاقتصادية المؤممة الى القطاع الخاص او الى الاجانب ، وفق عقود استثمار ، تحدد بموجبها كمية الانتاج ونوعيته ، وشروط العمل ومستوى الاجور ، وتضطر الدولة للجوء الى هذه الصيغة ، عندما

٢ ـ خطاب السيد الرئيس بمناسبة اداء القسم الدستور لولاية رابعة .





تعجز عن ادارتها او اصلاح وضعها ، كونها ولدت ميتة والاستمرار في ادارتها من قبل الدولة يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني . مع العلم بان راسمالية الدولة هي اداة لتنظيم الرقابة الاقتصادية الصارمة من جانب الحكومة ، وتلعب دوراً مهما في تطوير القوى المنتجة ، عبر اجتذاب الراسمال المحلي والعربي والاجنبي ، فضلا عن جلب الامتيازات وبراءات الاختراع ، بالاضافة الى الاستفادة من خبرة المختصين،ومن اجل تنظيم الانتاج وتأهيل العاملين وتدريبهم، وباشراف الدولة .

وهكذا بفضل التعايش بين القطاعات الثلاث ومساندة بعضها بعضا ، تحولت سورية الى ورشة عمل ، عمت بموجبها المشاريع الحيوية طول البلاد وعرضها ، وبذلك تخلص قطرنا من ظاهرة الاستقطاب الاقتصادي ، الذي ركز المشاريع الاقتصادية في مرحلة ما قبل التصحيح في عدد قليل من المحافظات ، وبقيت مناطق اخرى محرومة من التنمية وعبر السيد الرئيس عن ارتياحه لتحول سورية الى ورشة عمل بقوله : **« ان اقرارنا للتعددية الاقتصادية جاء لاعتبارات وطنية ، لان البلاد يجب ان تكون ورشة عمل كبيرة كلنا يعمل في هذه الورشة وفق امكاناته وطاقاته »**(١) .

ومما لا شك فيه ان تعايش القطاعات الثلاث العام والخاص والمشترك تكتنفه احيانا بعض الصعوبات والتناقضات التي تأخذ احيانا وحدة الاضداد ، ولهذا اكد السيد الرئيس على أهمية التكافؤ في تقديم التسهيلات والامتيازات لكل القطاعات ، فضلا عن مطالبته المسؤولين بتطوير الالية الاقتصادية المعمول بها لتستوعب التعددية الاقتصادية وما يتفرع عنها من انشطة بقوله : **« يجب ان تكون الالية الجديدة قادرة على زيادة انتاجية العمل ودقته والاستفادة القصوى من الامكانات البشرية القائمة وتطوير هذه الامكانت ورفع كفاءتها .. ويجب ان تكتشف الالية الجديدة المقصر والمهمل وان تشجع المبدع والمنتج كما يجب ان تعزز الشعور بالمسؤولية واحترام القانون .**

لقد استولى النموذج السوري للتنمية والمرتكز على التعددية الاقتصادية ، على اهتمام الباحثين والمختصين والمهتمين ، من دول عربية واجنبية ، ووفد الى القطر عدد منهم لتقصي التجربة

١ ـ خطاب السيد الرئيس بمناسبة اداء القسم الدستوري لولاية رابعة .

السورية في مجال توليف العلاقة بين القطاعات الثلاث ، وبموجب صيغ متقدمة ، لتعمل في ايقاع واحد يخدم مرامي واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي مدعوة اليوم لتعمل مجتمعة على :

١ ـ احداث تبدلات بنيوية في الهيكل الاقتصادي بما يحرره من التخلف والتبعية .

٢ ـ تنفيذ خطط التنمية وفقا للاولويات المرسومة لها .

٣ ـ انجاز مهام سياسة الاعتماد على الذات والاقتصاد الذاتي، بعيدا عن الانغلاق الاقتصادي والتقوقع الاجتماعي وعدم حرمان القطر من مزايا التقسيم الدولي للعمل .

٤ ـ استبعاد سياسة التنمية القطبية ، وتبني سياسة التنمية المتوازنة والشاملة .

٥ ـ السهر على اقتناء منجزات الثورة العلمية ـ التكنولوجية وتوظيفها .

لقد اظهر الواقع نجاعة النهج الاقتصادي للحركة التصحيحية وقائدها الذي يبني التعددية الاقتصادية والتي بمقتضاها استقرت القطاعات الاقتصادية كافة لتعمل كفريق عمل واحد في خدمة عملية التنمية وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود . وبفضل ذلك ؛ وبفعل مساندة القطاعات الثلاث لبعضها البعض ، فقد تمكن قطرنا من اقامة بنية تحتية متينة شملت الطرق والسكك الحديدية والجسور والمدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات ومشاريع الري واستصلاح الاراضي ، وغيرها من المرافق الاقتصادية والخدمية الهامة .

فالانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي هي ثمرة للفلسفة الاقتصادية التي انتهجها قائد التصحيح ما كان لها تتحقق لولا سهر القيادة السياسية والتفاف الجماهير حول حزبها وقائدها التاريخي الذي اكد بقوله : **(( ان الاجيال الجديدة التي تنعم بمنجزات الثورة الفت هذه المنجزات وهي تنعم بها ومن حقها ان تنعم بها،ولكن من الضروري ان تعرف ايضاكم من الجهد والتضحية والبذل كان ضروريا لتحقيق هذه المنجزات وكم من الجهد والتضحية والبذل ينتظرنا للدفاع عن هذه المنجزات وتطويرها والتقدم بخطوات ثابتة ووعي كامل الى المهام التي تنتظرنا )) .**



# نشاطات ووثائق

## القيادة القومية

● ادلى الرفيق المناضل حافظ الاسد ـ الامين العام للحزب ـ رئيس الجمهورية بحديث هام وشامل الى بعثة هيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية اكد فيه مجددا رؤية سورية للسلام العادل والشامل ، واوضح دورها الهام في الجهود المبذولة حاليا من اجل اطلاق عملية السلام ، واجاب على اسئلة البعثة حول مواضيع متعددة ، ونشير الى اهم ماجاء في الحديث الصحفي :

ـ سورية هي التي فتحت طريق السلام الى المنطقة ، واسرائيل هي التي تعرقل عملية السلام ، وتعمل على تعطيلها ، وان سورية اكدت على رغبتها بتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة منذ مطلع السبعينات وجاءت موافقتها على القرار رقم ٣٣٨ الذي يتضمن القرار ٢٤٢ تجسيدا للشرعية .

ـ تكاملت رغبة سورية للسلام ، مع رغبة المجتمع الدولي ايضا وحماسته التي ظهرت على السطح لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، ( هذا مادفعنا الى المشاركة في عملية السلام ) .

ـ لدينا القناعة ان الحكام في اسرائيل لايريدون السلام ، يريدون اراضي واحتلالا وتوسعا .

ـ ان الكثير من المسؤولين في دول العالم لابد انهم ادركوا بشكل افضل من هو مع السلام ومن هو ضد السلام .

ـ تدعو الحاجة ان يقوم المجتمع الدولي وبشكل خاص المؤسسة الدولية ، اي مجلس الامن ان يقوم بتنفيذ التزاماته بموجب الميثاق ، وان ينفذ قراراته .

ـ نحن لا نريد في كل الحالات معايير مختلفة ومتناقضة في التعامل مع دول العالم ، ولذلك لا نريد ان نرى تطبيق قرارات مجلس الامن في مكان ما ودفنها في الادراج في مكان آخر .

ـ ان اسس العلاقات العربية ـ العربية هي التي حددت موقفنا في سورية بالنسبة لحرب الخليج ، اذ لانستطيع في كل الظروف ان نوافق على ان يحتل بلد عربي بلدا عربيا آخر .

– ان سورية لم تكن في وقت من الاوقات مع الارهاب ، وفي راينا ان تهمة الارهاب التي تتكرر في الولايات المتحدة انما تنبع من الظروف الداخلية للولايات المتحدة وليس من الحقائق ، وان اتهام سورية بالارهاب ليس مرتبطا باعمال ارهابية تقوم بها سورية ، وانما مرتبط بموقف سورية من اسرائيل ، وان تهمة الارهاب لسورية هي صناعة اسرائيلية بالاساس وليست امريكية .

– العلاقات مع بريطانيا ودية ، وعلاقات طيبة ، ونامل في ان تسير ايضا نحو علاقات تعاون احسن ، ولا نرى الآن عوائق على طريق تطوير العلاقة معها ، ونحن في (سورية) حريصون على ذلك جدا .

– ان الاصل هو ان كل شعب يقرر شؤونه وفق مصالحه ورغباته وتطلعاته دون ان يستطيع احد ان يفرض عليه مايفعل هذه قاعدة نتمسك بها في سورية .

– الديمقراطية تعني الحرية ، وهي هدف لكل انسان ولكل الشعوب .

– ان التعاون واجب ، ومفيد لشعوب العالم ولا يتناقض مع الديمقراطية وبشكل خاص ما يمكن ان نسميه الديمقراطية الدولية لا يتناقض معها بل ياتي في اطارها ويقدم الفائدة للجميع .

– ان الشعوب تتاقلم مع الظروف وفي كل الاوقات تستطيع أن توجد وان تبدع ما يساعدها في الدفاع عن ذاتها .

– نرى ان على المجتمع الدولي ان يسارع الى منع تصنيع الاسلحة النووية في اسرائيل وتدمير الاسلحة الذرية الموجودة ، وهذا يبرهن ويؤكد حرص هذا المجتمع على السلام وعلى منع كوارث بشرية ضخمة يمكن ان تقع والا ماذا يعني الحد من السلاح ؟ .

– ان اسرائيل تحتل جزءاً من الاراضي اللبنانية وفي اي بلد تحتل ارضه يكون لدى المواطنين في هذا البلد حافز ذاتي قوي للقتال ضد هذا المحتل ، وان ما تقوم به اسرائيل في هذه الايام يستهدف تعطيل عملية السلام ، لان اسرائيل لا تريد السلام .

– المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي لم تبدا اليوم وانما هي بدات ومستمرة منذ سنين طويلة ، ولا يمكن ان يتصور احد ان تقوم سورية وهي عدوة لاسرائيل بحماية الحدود الاسرائيلية ، كما لا يمكن ان يتصور احد ان سورية ستقوم بقتل اللبنانيين لانهم يدافعون عن بلدهم .

في الحديث الصحفي للرفيق الامين العام للحزب رد على كثير من التساؤلات وتوضيح لكثير من القضايا وتاكيد الموقف منها .





# منظمات الحزب خارج الوطن العربي

## القطر الاردني

● اصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن بيانا بذكرى عدوان حزيران اعتبرت فيه يوم الخامس من حزيران واحدا من ايام الغدر والحقد الصهيوني الامبريالي ضد الامة العربية واكد البيان ان الارهاب الصهيوني لايقف ولا يتوقف عند يوم او عام بذاته ، بل هو دائم ومستمر باستمرار وجود الكيان الصهيوني على الارض العربية .

وندد بالسلوك العدواني الذي تمارسه اسرائيل من قتل وتعذيب وحصار وارهاب وتشريد لابناء شعبنا في الاراضي المحتلة .

وقال البيان : ان ماتقوم به سلطات العدو الصهيوني من ممارسات قمعية واعتداءات يظهر للعالم اجمع تحدي هذه السلطات للقانون الدولي وحقوق الانسان دون الاكتراث بتوجهات السلام ومن خلال السعي لاجهاض جهود السلام وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة .

وان العدو اكد ذلك عبر مجموعة من الحقائق ابرزها الاستمرار في الاستيلاء على الاراضي العربية بالقوة وزرعها بالمستوطنات والمستوطنين وتصعيد اساليب البطش والارهاب ضد شعبنا الفلسطيني وانتفاضته والعمل على تمزيق وحدة الشعب العربي الفلسطيني والاعتداءات المتكررة على الشعب العربي في لبنان ومحاولة اجهاض مسيرة الوفاق الوطني اللبناني وخلق بؤرة من التوتر وعدم الاستقرار بالعدوان على سورية وكسر صمودها وارادتها .

واوضح البيان : اننا في حزب البعث العربي الاشتراكي ندرك ماهية العدوان ولا نرى طريقا الى مجابهته الا عن طريق الاعتماد على الذات وتوجيه كل الطاقات العربية لذلك عبر الوقوف مع سورية العربية بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد التي كانت وستبقى دائما القلعة العربية المدافعة عن ارض الوطن والامة .

## القطر الفلسطيني

● بمناسبة الذكرى الرابعة والاربعين لاغتصاب فلسطين ، تضمنت النشرة الداخلية للتنظيم الفلسطيني « صوت الطليعة » موضوعا حول ذكرى النكبة تحت عنوان – نهج الصمود والمواجهة ضمان استعادة حقوقنا المغتصبة – ومما جاء فيه :

لقد حلت ذكرى نكبة فلسطين هذا العام وجماهير شعبنا وامتنا تتطلع الى الهدف وتؤمن انهاتمتلك كافة مقومات الصمود وارادة النضال وادواتهما السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية ... وتبقى القوى الرديفة للثقل القومي تكمن

في تحقيق شعار التضامن العربي الذي يجب ان نسعى اليه بكل قوانا بقيادة حزبنا وامينه العام الرفيق المناضل حافظ الاسد ، وبالتلاحم المصيري بين سورية الثورة وبين مناضلي فلسطين ولبنان وكل الاقطار العربية وقوى الحرية التي تؤكد على مطالبة الجماهير العربية بحكم انتمائهم القومي الاصيل ان تسقط اي توجه رسمي قد يظهر مستقبلا لدى بعض القوى السياسية العربية للقبول بتنازلات عن الحقوق والارض وعن المطالب المشروعة ، لانها بذلك تضعف عوامل الصمود امام الضغوط التي يمارسها النظام الدولي الجديد على منطقتنا وعلى قضيتنا حسب النحو الذي يفيد عدونا بشكل كبير .

انها حقيقة ثابتة ستظل تترسخ وتتجذر على الدوام وهي ان شعبنا لايمكن ان ييأس عن حتمية استعادة حقوقه المغتصبة ، وتبرهن الانتفاضة الفلسطينية من جديد انها المنارة الاولى على طريق العمل الفلسطيني الجاد الذي يقبر اليأس قبل ان يولد والذي يصنع مجدا نضاليا سيثمر انتصارا مهما عظمت التضحيات ....

## القطر العراقي .

● وفي الجريدة المركزية للتنظيم العراقي ـ صوت الجماهير ـ جاءت عدة مواضيع واخبار وتحليلات تتحدث عن ممارسات النظام الصدامي في العراق ضد ابناء شعبنا العربي هناك وعن الاتصالات بين النظام والادارة الامريكية والاهداف والمراهنات التي تتم على الامة والوطن .

وقد تحدثت الافتتاحية تحت عنوان « الانتفاضة وماعليها » عن نضال الانتفاضة العراقية التي تفجرت في اذار وقدمت تقويما موضوعيا عن مسيرتها وكيفية توظيف عناصر النجاح لتحقيق النتائج المرجوة ورفع سوية التنظيم المعارض داخل العراق .

وفي مواضيع اخرى تحدثت الجريدة عن خسارة صدام الحرب على الارض وانتصاره في التلفزيون وعن هستريا التنقلات والتغييرات في صفوف النظام والمقربين وتصفية بعض الاعوان مع ذكر الاسماء طبعا ، وفضح مؤسسات النظام الصدامي الاعلامية وشركاته العسكرية واصداره قانون جديد يعطي مشتركي النظام امتيازات خاصة جدا بالاضافة الى هوية خاصة يشار فيها بان حاملها من اصدقاء صدام وله ولزوجته واولاده حقوق ومكاسب مميزه في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والتعليمية يحق لهم ان يتشرفوا بمقابلته سنويا على الاقل .

بلغ عدد هؤلاء حتى الآن ٧٠٠٠ الافشخص ويمكن ان يصلوا الى ـ ٢٠ ـ الف.